



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل
تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

- بافي مني
- العويني بشرى
- شبوب يوسف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ عدنان محيريق	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د/ نصر ضو	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د/ مصباحي محمد الأمين	أستاذ مساعد - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021



إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى تاج رأسي وعوني في هذه الحياة إلى الذي تعب لأرتاح وكافح لأنال
ورباني على الصبر والقوة والإيمان "أبي الغالي" حفظه الله لي وأطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب والحنان..إلى بسمتي وسر الوجود الى من كان دعاؤها
سرنجاعي وحنانها بلسم جراحي "أمي الحبيبة"

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالعطاء إلى رياحين الحب والوفاء إلى "أخواتي" و"إخوتي"
حفظهم الله

إلى الأصدقاء ورفاق الدرب

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا.....

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.

الى خير الأنام الحبيب المصطفى، سيدنا محمد وكفى إلى قرّة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني... منحتني الحب والحنان، ربّتي حبيبتي أمي الحنونة.

إلى من يزيدني إنيتسابي له وذكره فخرا وإعتازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيّتي وتعليمي، وجعلني أكبر في أركى وأطهر فضله أبي العزيز

إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أمر الرحمان ببرها والرسول بمصاحبتها ووضعت الجنة تحت أقدامها ، إلى من تعبت وسهرت الليالي لرعايتي إلى الوالدة حفظها الله لنا وأطال في عمرها

إلى من أعانني بالعون المعنوي والمادي ومهد لي الطريق ولم يدخر الجهد والمال من أجل تعليمي وتربيتي إلى الوالد الكريم أطال الله في عمره .

إلى الزوجة رفيقة الدرب في هذه الحياة إلى بناتي " ليان وبتول " إلى أخي وأخواتي وأولادهم وكل عائلة شبوب إلى جميع الأحبة والأصدقاء.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

أول الشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل وإخراجه في

صورته النهائية فله الحمد وله الشكر

ثم نتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذ المشرف على

هذا العمل، الأستاذ الدكتور نصر ذو على كل ما قدمه من نوائج قيمة،

وتوجيه وتشجيع لإتمام هذا العمل

وشكر خالص لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

وإلى جميع أساتذة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم

يبخلوا علينا بعلمهم جزاهم الله خيرا

إلى كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل.

ملخص:

يخضى التمويل الإسلامي المصغر بأهمية بالغة، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مازال من اللازم تنمية خدمات التمويل الإسلامي المصغر، باعتباره إحدى أهم الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل. بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعمل التمويل الإسلامي المصغر على توفير فرص العمل للفقراء والتي تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، مما يساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي المصغر في الحد من مشكلة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الوقوف على متطلبات تقديم خدمات التمويل المصغر ببنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى تبيان مختلف الأساليب التي يمكن أن يستعملها هذا الأخير لدخول سوق التمويل المصغر، مع الوقوف على التحديات التي تحول دون تقديم التمويل المصغر من طرف بنك البركة الجزائري

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر ; التمويل الإسلامي المصغر ; التنمية المستدامة ; بنك البركة الجزائري

Abstract

Islamic Microfinance is of great importance, despite the significant progress made by the Islamic financial services industry, it is still necessary to develop Microfinance services, as one of the most important mechanisms for financing projects for the poor and low-income in accordance with the provisions of Islamic law, where Microfinance works to provide jobs for the poor, thus achieving Sustainable Development. The aim of this study is to highlight the role of Islamic Microfinance in reducing the problem of poverty and achieving Sustainable Development, by identifying the requirements for providing microfinance services at Al Baraka Bank of Algeria, In addition to explaining the various methods that Al Baraka Bank of Algeria can use to enter the Microfinance market, while highlighting the various challenges that prevent the provision of Microfinance by Al Baraka Bank of Algeria.

Keywords: microfinance; Islamic microfinance ; sustainable development; Al Baraka Bank of Algeria

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
.....	الإهداء.....
.....	شكر وتقدير.....
.....	الفهرس.....
.....	قائمة الجداول.....
.....	قائمة الأشكال.....
.....	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....
01	الفصل الأول: النظريات الأدبية
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية التمويل الاسلامي المصغر والتنمية المستدامة
03	المطلب الأول: التمويل الاسلامي المصغر
15	المطلب الثاني: التنمية المستدامة
33	المطلب الثالث: التمويل الاسلامي وعلاقته بالتنمية المستدامة
37	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
37	المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتمويل الاسلامي المصغر والتنمية المستدامة
43	المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة
47	المطلب الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغيرين معا
52	خلاصة الفصل الأول.....
53	الفصل الثاني: النظريات التطبيقية
54	تمهيد.....
55	المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة
55	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

59	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
60	المطلب الثالث: صدق محتوى الدراسة
61	المبحث الثاني: عرض النتائج واختبار الفرضيات
61	المطلب الأول: عرض خصائص العينة
63	المطلب الثاني: اتجاه اجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي
66	المطلب الثالث: مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات
74	خلاصة الفصل الثاني.....
75	الخاتمة
80	قائمة المصادر والمراجع
/	الملاحق

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان الجدول
23	الجدول رقم (01): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة
56	الجدول رقم (02): يبين كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة
56	الجدول رقم (01-02): توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي
57	الجدول رقم (02-02): تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي
61	الجدول رقم (03): نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة
61	الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
62	الجدول رقم (01-04): توزيع عينة الدراسة حسب العمر
62	الجدول رقم (02-04): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
63	الجدول رقم (03-04): توزيع العينة حسب الوظيفة
64	الجدول رقم (05): اتجاه اجابات العينة حول التمويل الاسلامي الاصغر
65	الجدول رقم (06): اتجاه اجابات العينة حول التنمية المستدامة
67	الجدول رقم (07): اختيار التوزيع الطبيعي
68	الجدول رقم (01-07): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة
69	الجدول رقم (02-07) اختبار t لإجمالي المحاور مع متغيرة الجنس
70	الجدول رقم (03-07) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر
70	الجدول رقم (04-07): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي
71	الجدول رقم (05-07) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للوظيفة
72	الجدول رقم (06-07) نتائج اختبار الأثر لمحور التمويل الاسلامي الاصغر على تحقيق التنمية المستدامة

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
58	الشكل رقم (01) نموذج الدراسة
61	الشكل رقم (02) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
62	الشكل رقم (03) : توزيع عينة دراسة حسب العمر
62	الشكل رقم (04) : توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي
63	الشكل رقم (05) : يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق
89	الملحق رقم (01): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة
91	الملحق رقم (02): يبين كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة
93	الملحق رقم (03) توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي
94	الملحق رقم (04) تحديد اتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي
95	الملحق رقم (05) تحديد اتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

مقدمة

مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول "التنمية" قضيتها الرئيسية، ولتحقيقها تباينت إستراتيجياتها بحيث طبقت تجارب مختلفة أماً في الوصول إلى تنمية اقتصادية وللحاق بالدول المتقدمة لتحقيق التوازن الاجتماعي ومحاربة مظاهر الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والعمل على تقليص الفجوات ما بين الفئات المختلفة في المجتمع.

ويعتبر الحد من الفقر وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية هدفين إستراتيجيين رئيسيين تسعى البنوك الإسلامية للوصول إليهما، حيث أثبت الواقع أنه لا يمكن للمساعدات والإعانات المقدمة من طرف الجهات المختلفة أن تقضي على الفقر، فالفقراء بحاجة إلى فرص عمل تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، ومما لا شك فيه أن حصول الفقراء على الخدمات المالية يساهم بشكل كبير في نجاح البرامج المستدامة والتي تهدف للحد من الفقر.

وعليه يعد التمويل الأصغر الإسلامي من بين أهم الأساليب التمويلية نظراً لما يوفره من منتجات تمويلية تساعد على تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة ذوي الدخل الضعيف، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر كغيرها من دول العالم باتخاذ جملة من الإجراءات لتدعيم هذا النوع من المؤسسات من الناحية المادية، التنظيمية والتشريعية، حيث تم إنشاء عدة هيكل تسهر على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته صناعة الخدمات المالية الإسلامية، إلا أنها في الحقيقة لم تلي بعد حجم الطلب المتوقع على منتجات التمويل الأصغر الإسلامي، حيث لا تزال هناك حاجة ماسة غير مستوفاة إلى حد كبير من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يتم تلبيةها من قبل المؤسسات التي تقدم مزيجاً من المنتجات التقليدية والإسلامية.

ولذلك فإن بناء الأنظمة المالية الشاملة يعد هدفاً محورياً للقائمين على صنع السياسات للوصول إلى حلول اجتماعية ومالية لجميع فئات وشرائح المجتمع، ولتكون نموذجاً تنموياً مبتكراً للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، سعياً منهم لتوفير منتجات تمويلية وخدمات مالية واجتماعية متكاملة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ولتحقيق الشمول المالي.



ومن ذلك نجد بينك البركة الجزائري والذي يعد من بين المؤسسات التي دخلت سوق التمويل الاسلامي المصغر في الجزائر، إذ يعتمد نشاطه على تقديم التمويل للمؤسسات والأفراد وفق الصيغ التمويلية القائمة على نظام المشاركة بما يستجيب لمتطلبات وأحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية الدراسة :

استناداً على الطرح المقدم أعلاه تبرز معالم إشكالية هذا البحث التي نوردتها على النحو التالي: ما هي المتطلبات الأساسية لتفعيل التمويل الإسلامي المصغر بنك البركة الجزائري ؟
وللإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه استوقفنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التمويل الإسلامي الأصغر؟
 - ماهي مبادئ التنمية المستدامة؟
 - هل هناك علاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر والتنمية المستدامة؟
 - هل هناك فروقات بين إجابات الغير حول محور التمويل الإسلامي الأصغر والتنمية المستدامة؟
 - هل هناك أثر للتمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة:
- لمعالجة إشكالية البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية:
- تعريف التمويل الإسلامي.
 - من أهم مبادئ التنمية المستدامة هي: مبدأ الإعلام؛ مبدأ الإدماج؛ مبدأ الحيطة؛ مبدأ الوقاية....
 - هناك علاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر والتنمية المستدامة بصفة مباشرة.
 - لا توجد فروقات بين إجابات الغير حول محور التمويل الإسلامي الأصغر والتنمية المستدامة.
 - هناك أثر للتمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة وواقع التمويل الإسلامي المصغر.
- الوقوف على دور التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة.
- الوقوف على التحديات التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي المصغر.

— محاولة إبراز متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري.

أهمية الدراسة :

أهمية هذه الدراسة مستمدة من أهمية التمويل الإسلامي المصغر الذي حضي بأهمية كبيرة باعتباره إحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية، حيث يعمل التمويل الإسلامي المصغر على توفير فرص العمل للفقراء والتي تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت أهم أهداف ومتطلبات الدول نظراً لارتباطها بتوفير وضمان احتياجات الحاضر مع عدم التضحية بالاحتياجات المستقبلية.

حدود الدراسة:

— الحدود الزمنية للدراسة: من سنة 2010 إلى سنة 2022.

— الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية ببنك البركة الجزائري —وكالة الوادي—

دوافع اختيار الموضوع:

- الشعور بأهمية الموضوع حيث يهمننا نحن كمسلمين ومحاولة القيام بدراسة متواضعة له؛
- امكانية البحث في هذا الموضوع والتوصل لحلول يمكن تطبيقها عمليا؛
- حداثة الموضوع وقلة البحث في المواضيع ذات الصلة؛
- التعرف على أهم الخصائص والأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي المصغر.

المنهج المعتمد في الدراسة:

في اطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها واختيار فرضياتها المذكورة سابقا ثم الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى الفصل الأول.
- المنهج التحليلي وذلك من خلال دراسة محددات التمويل الاسلامي المصغر على مستوى بنك البركة الجزائري — وكالة الوادي—.
- منهج دراسة حالة باعتبار البحث ركز على حالة من حالات البنوك الاسلامية على مستوى بنك البركة الجزائري —وكالة الوادي—.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على موافقة البنوك الإسلامية للقيام بالجانب التطبيقي, وكذا صعوبة الحصول على الوثائق من البنك, بحجة الأمان المهنية فيما يتعلق بالزبائن, وهو ما أثر نوعاً ما على سيرورة العمل البحثي والتوصل إلى النتائج المرغوبة.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

الفصل الأول
الأدبيات النظرية

تمهيد الفصل

تعتبر التنمية المستدامة عملية شاملة، تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول، إلى وضعية أكثر ازدهارا تسودها الرفاهية وتحسن المستوى المعيشي للأفراد .

وبما أن مشاركة جميع الأفراد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة أمر لا مفر منه، حيث شهد النظام العالمي تطورا كبيرا في مجال العولمة الاقتصادية، التي زادت من أعداد الأفراد ذوي الدخل المحدود والفقراء من مختلف دول العالم، الأمر الذي يهدد تحقيق التنمية المستدامة، لذا وجب محاربة الاسباب المؤدية لذلك من تفعيل ما يعرف بالتمويل الإسلامي الأصغر ليزيد من فرص مشاركة الفقراء ومحدودي الدخل وادخالهم في دائرة الانتاجية من أجل الحصول لهذه الغاية السامية.

وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل ماهية التمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني نعرض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول : ماهية التمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة

يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر عنصر أساسياً في تمويل المؤسسات المصغرة إذ يعد محور مهم في دراستنا هذه وللإلمام بموضوع الدراسة تطرقنا إلى مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي الأصغر، كما سنتطرق إلى أهم مبادئه والآثار المترتبة عنه، كما نسعى إلى إبراز أهم الارتباطات بينه وبين التنمية المستدامة والتحديات التي يواجهها.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي المصغر

يمثل التمويل الإسلامي الأصغر واحداً من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية ولكونه واحد من الآليات التي تسعى لتمويل المؤسسات المصغرة والحد من الآثار الوخيمة للفقر في سبيل تحقيق التنمية.

أولاً/ تعريف التمويل الإسلامي المصغر

يشير مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل عام إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء، أو تقديم خدمات مالية أخرى لهم مثل: التأمين، الادخار، تحويل الأموال... إلخ، بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

ويسعى الإسلام من خلال مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي إلى تخفيف حدة الفقر والبطالة وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد من خلال عدة مؤسسات وهيئات إسلامية، من بينها: مؤسسات الزكاة، الوقف، القرض الحسن .

ومنه يمكن القول أن التمويل الأصغر الإسلامي هو عبارة عن تمويل صغير الحجم يوجه للفئات الهشة في المجتمع لتشجيعها على خلق الثروة².

ويعرف التمويل الإسلامي المصغر على أنه تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى كالتأمين للغير، بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والضوابط الشرعية التي تساهم فعلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

¹ جعفر شريقي، دور التمويل المصغر في تحسين مستوى المعيشي (أندونيسيا نموذجاً)، مجلة إيزا للبحوث والدراسات، المجلد: 04، العدد: 01، 2019، ص 90.

² صديق طلعة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة السودان 2005، ص 31.

³ فرطاس فايزة ، التمويل الأصغر الإسلامي "نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، الموسم الجامعي 2013 ص 02.

كما يعرف التمويل الأصغر الإسلامي على أنه توفير الخدمات المالية في المقام الأول وتمثل في الإئتمان، الأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصاديا وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية¹.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التمويل الأصغر الإسلامي عبارة عن خدمة بالدرجة الأولى وفرض يوجه إلى ذوي الدخل الضعيف الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.

يعرف التمويل الإسلامي بصفة عامة على أنه تقديم التمويل للأفراد والمنشآت المختلفة بالاعتماد على الصبغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها².

بحيث يقوم على شرطين أساسيين هما³:

- السلامة الشرعية للمشروع لموضوع التمويل ، حيث لا يصح تمويل مشاريع محرمة أو حتى تنطوي على شبهة تحريم.

- السلامة الشرعية الأسلوب التمويل ، بمعنى تحريم الربا ومختلف صيغ التمويل المحرمة شرعا ، بحيث تعد هذه القاعدة المبدأ الأساسي للنظام المالي الإسلامي.

أما التمويل الأصغر فيقصد به تقديم وتوفير الخدمات المالية للأشخاص القادرين على تنظيم المشروعات وانشاء مقاولات بسيطة أو مؤسسات مصغرة خاصة الأفراد غير القادرين أو غير الراغبين في الاستفادة من هذا التمويل من المؤسسات المالية التقليدية، بحيث يحاول التمويل الإسلامي الأصغر توفير مصادر تمويل وخدمات مالية ليست قائمة فقط على الإقراض، وإنما تراعي في عملية التمويل بمختلف صيغها شريحة العلوم الاقتصادية من المجتمع

¹ عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2016/2015، ص ص 18-21.

² فائزة فرطاس، التمويل الأصغر الإسلامي "نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، سفاقص، تونس، 2013.

³ رحيمة حسني، محمد رشيد سلطاني، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المضاربة، السلم والاستصناع"، مداخلة بالملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، يومي (21-22 نوفمبر 2006).

غالبا ما تكون لديها الفكرة والكفاءة ولكنها عاجزة ماليًا الفقراء) عن إنشاء مشاريع مصغرة تدر أرباحا وتساهم في التنمية المحلية¹.

ثانيا/ أهمية التمويل الإسلامي المصغر

تبرز أهمية التمويل الإسلامي المصغر فما يلي:²

يعد التمويل الإسلامي المصغر أداة قوية للتخفيف من وطأة وحدة الفقر، فتقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة سيساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي، وحماية مصادر الدخل وتنويعها وزياداً مما يشكل السبيل الأساسي للتحصن ضد الفقر وكسر حلقة.

ويسهم في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، الأمر الذي يسمح بتخفيض معدلات البطالة.

وكذا خلق طلب على السلع والخدمات الأخرى وبالأخص التغذية والتعليم والرعاية الصحية، فالاستثمار في تعليم الأبناء مثلاً يعد من بين أولى اهتمامات الأسر الفقيرة عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات الصغرى.

وحفز الاقتصاديات المحلية والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي، ويكمن ذلك في حفز العمالة وتحسن مستوى الاستثمار بما يزيد من مستوى الإنتاج.

ويعتبر التمويل الإسلامي المصغر أداة مهمة في تكوين قطاع يشارك في التنمية وعمليات الإنتاج والتصدير والصناعات. يتناسب ومشروعات الأسر الفقيرة، عكس التمويل الرسمي الذي يوافق المشاريع المتوسطة والكبيرة بدرجة أساسية، يفتح باباً واسعاً وجديداً أمام توزيع الدخل بشكل أفضل.

تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، فهو لا يعتمد على قاعدة الملائة المالية في عملية التمويل بل يقوم على قاعدة الجدارة الاقتصادية في اختيار المشروعات.

¹ جوديث براندسما و لورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998.

² عبد القادر زيتوني، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة، متاح على الرابط: <http://www.microfinancegateway.org>، تاريخ الاطلاع 2022/02/20، ساعة الاطلاع 20:00.

يعمل نظام التمويل الإسلامي الصغير على تشجيع الادخار بدل الإفراط في تحمل الديون الاستهلاكية، أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، فكونه يقوم على مبدأ المشاركة فإن الجميع يشترك ويفكر ويقدم ويقترح ومن ثم يتحمل المسؤولية ويخاطر.

ثالثا/ مبادئ التمويل الإسلامي الصغير

يتمثل مبادئ التمويل الإسلامي فيما يلي:¹

- تحريم الفائدة (الربا): وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي فتعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات، كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر شيء محرم.
- تقاسم المخاطر: ألن الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدال من دائنين، وبذلك يتقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع مخاطر الاستثمار بدال من تقاسم الربح فقط.
- تحريم سلوك المضاربة: لا يشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد و المقامرة و المخاطر.
- قدسية العقود: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلا يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تشتري واضحة لكل الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات الغير المتماثلة والمخاطر المعنوية، تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: فمحرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية فعلى سبيل المثال الاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمر، المقامرة، المواد الإباحية، وأسلحة الدمار الشامل جميعها أنشطة محرمة.
- لا يجوز البيع على المكشوف: لا يسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون، لذا فلا يسمح بالبيع على المكشوف.

رابعا/ الآثار الاقتصادية للتمويل الإسلامي الأصغر ومجهداته في الحد من ظاهرة الفقر

1- آثار التمويل الأصغر الإسلامي : تنقسم آثار التحويل الأصغر إلى:

1-1- آثار التمويل الأصغر على مستوى الأسرة:

__ على مستوى الأسر: يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة؛ لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل، وان توفير الخدمات المالية يمكن الزبائن من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام

¹ بوزيد عصام ، "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2009/ 2010، ص 08.

التمويل الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات و سلع استهلاكية، ويمكن للزبائن أيضا استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم، كما أن الفقراء دائما معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من كارثة إلى أخرى، والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل¹.

1-2- آثار التمويل الأصغر على مستوى الفرد:

— على المستوى الفردي: بالنسبة للنساء، فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهن من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع ، ويصاحب التمكين الاقتصادي نمو في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في الفرص الجديدة يميل زبائن التمويل الأصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غير الزبائن، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول².

1-3- آثار التمويل الأصغر على مستوى المشروع:

— على مستوى المشروع: ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائما كما هو متوقع حيث إن القروض تعتبر من المنقولات أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساوي في القيمة وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى، وقد أوضحت الدراسات أنه بين عامي 1997 و 1999 ارتفعت بشكل عام إيرادات جميع المشروعات التي تديرها الأسر في كل من الهند وبيروت .

وكذا خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا، وبالرغم من ذلك، إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، ستجد أن الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره .

2- مجهودات التمويل الإسلامي الأصغر في الحد من ظاهرة الفقر:

باستطاعة التمويل الإسلامي الأصغر مساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتباره وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي المرجو.

وبعد التمويل الأصغر أحد أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية (البنوك التجارية الرسمية) بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، كما أن توفير

¹ عبد الرحمان عبد القادر، فعاليات التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر-دراسة حالة السودان واليمن ، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار ، العدد 05، جوان 2012 ص3.

² المرجع نفسه والصفحة نفسها.

خدمات التمويل الأصغر تسهل مشاركة الفقراء في عملية البناء الاقتصادي، وتساعد على زيادة الدخل وبناء الأصول والاستثمارات وتحفيز الاقتصاديات المحلية خاصة في الدول النامية، حيث أشارت عدة دراسات أجريت على موضوع الفقر أن استبعاد الفقراء من النظام المالي بعد من أكبر العوامل الضالعة في عجزهم عن المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية ، ففي ظل عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية تتعرض الأسر الفقيرة الصعوبات حادة تحول دون الاستفادة من الفرص الاقتصادية ومن الخدمات المالية للحماية من الأزمات الاقتصادية، مما يعني أن الاستبعاد المالي يجعلهم في دائرة مفرغة من الفقر، لذا فإن بناء الأنظمة المالية الشاملة بعد هدفاً محورياً للقائمين على صنع السياسات والتخطيط في شتى أنحاء العالم¹.

3- التحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي الأصغر:

- يواجه التمويل الإسلامي الأصغر تحديات عديدة، ومن أهمها ما يلي:²
 - ضعف القدرة الاستيعابية للمستفيدين من التمويل الإسلامي الأصغر.
 - ضرورة الوصول ببرامج التمويل الإسلامي الأصغر إلى مراحل متطورة من خلال إدخال صبغ جديدة تستوعب دورة الإنتاج وتساعد في تطوير التعامل وكذا تطوير أدوات الادخار الصغيرة .
 - صعوبة إيصال برامج التمويل للمشروعات الصغيرة الأكثر طلباً للتمويل الأصغر .
 - محدودية الوصول إلى الفقراء، خصوصاً في الريف وضعف التنسيق بين الجهات المقدمة للخدمة بجانب ضعف البنيات التحتية المؤثرة على عمليات التمويل.
 - أهمية تقديم الدعم المالي والفني للمصارف التجارية لرفع قدرتها .

ومن التحديات التي تواجه طالب التمويل الأصغر ضرورة توفير شبك ضمان من طرف آخر غير طالب التمويل وهذا من الصعب أن يحصل عليه الشخص طالب التمويل ، فبالتالي إما أن يتم القبول بالشيك من الشخص نفسه أو البحث عن ضمانات أخرى .

¹ صابر محمد الحسن ، التمويل الاسلامي الاصغر www.Rutarns.Com , تاريخ الاطلاع : 2018/03/16 , ساعة الاطلاع : 20:30.

² غسان روجي عال، " العوامل المؤثرة في قرار الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة "، رسالة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2010 ، ص 28.

تقصير البنوك في مرافقة طالب التمويل في إعداد دراسة جدوى مصغرة في المشروع المعني حتى لا تكون هنالك مشكلة أخرى، معظم الحاصلين على التمويل الأصغر لا يستخدمونه في مكانه الصحيح .

خامسا/ آليات التمويل الإسلامي المصغر

التمويل الإسلامي الأصغر نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، التمويل المصغر يستهدف أساسا استحداث أدوات مالية للفئات الفقيرة والهشة قصد تمكينها من الحصول على التمويلات البنكية المناسبة من خلال الاستفادة مما يلي¹:

- سلفات مالية مصغرة تستخدم عادة لتمويل رأس المال العامل.
- تقييم غير رسمي للفقراء المستخدمين للبنك و مشروعاتهم .
- استفادة الزبائن من قروض متكررة، مع إمكانية استفادتهم من قروض أكبر في حال تحسن أدائهم و سدادهم للقروض بشكل دوري و منتظم.
- متابعات مكثفة على أرض الميدان.
- خدمات الادخار.

وترتكز آليات التمويل الإسلامي المصغر على صيغ التمويل الإسلامي المعروفة والمتمثلة فيما يلي²:

1- صيغ التمويل التشاركي :

و تضم كل آليتي "المشاركة" و "المضاربة":

1-1- المشاركة: هي عبارة عقد استثمار يجمع طرفين في أحد الأنشطة الاستثمارية المحددة، و يقضي بأن يساهم كل طرف بقسط في تمويل هذا المشروع الاستثماري، مع التنويه على أن أحد الأطراف يساهم بقسط من المال

¹ سليم موالدي ، ورقة بحثية إلكترونية بعنوان التمويل الإسلامي المصغر من خلال مؤسسات الزكاة " متطلبات استدامته وآليات تهيئته لخارجية الفقر في المجتمعات الإسلامية ، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي [https:// www.salaangateway.com](https://www.salaangateway.com) .

² صالح صالحي وعبد الحليم غربي ، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغربي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" ، كلية الاقتصاد والتسيير ، جامعة سطيف الجزائر، 2009.

فقط. في حين أن الطرف الآخر يساهم بالمال و الجهد في آن واحد، غير أنه في المقابل يتم تحمل الخسارة بمقدار مساهمة كل طرف .

1-2- المضاربة: هي عقد استثماري يركز على الجمع أو المزاوجة بين عنصري الإنتاج التاليين "رأس المال والعمل" وهذا أي مشروع اقتصادي معين يرجى من خلاله تحقيق مصلحة الطرفين، وللمضاربة عدة أشكال نذكر منها: المضاربة المطلقة، المضاربة المقيدة، المضاربة المؤقتة، المضاربة المستمرة، المضاربة الثنائية... الخ

1-3- صيغ التمويل التجاري: وتضم كل من "المراجحة" وبيع "السلم"

1-2-1- المراجحة: و هي عقد يتم من خلاله التمويل بالبيع، بحيث يباع الأصل المتفق عليه، بمثل الثمن الأول إضافة لهامش الربح، أي بعبارة أخرى يتم بيع الأصل بثمن التكلفة مع هامش ربح معروف أو بالأحرى محدد بين المتعاقدين.

2-2- بيع السلم: يندرج كذلك هو الآخر ضمن عقود الاستثمار، بحيث من صيغ التمويل التي بموجبها يكون التمويل بالشراء المسبق قصد تمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، إذ أنه يبيع أجل بعاجل ("الأجل" هو المبيع الذي يلتزم البائع بتسليمه بعد أجل محدد أما " العاجل" وهو الثمن الذي يتحصله المشتري).

3- صيغ التمويل التأجيري و المقاولاتي: و تضم صيغتين هما؛ الإستصناع: وهو عقد من خلاله يلتزم الصانع بصنع منتج معين بمواصفات معينة على أساس أن يلتزم المستصنع بدفع قسط مالي متفق عليه.

إما عند بداية العقد أو على فترات متقطعة؛ التأجير: يقوم عقد التأجير على أن يقوم الممول باقتناء المعدات و الآلات المستهدفة من طرف المستأجر لمدة معينة بمقابل أن يدفع هذا الأخير قسط إيجاري دوري.

1-3- صيغ التمويل الزراعي: ويضم هو الآخر كل من "الزراعة" و "المساقات" و "المغارسة"، المزارعة وهي أن يستغل العامل "المزارع" أرض فلاحية يمتلكها شخص آخر فيقوم ببذرها و زراعتها، مع اتفاق مسبق حول نصيب كل منهما من الغلة المحصلة، والمساقات وهي عبارة عن استغلال الزرع والأشجار المثمرة التي يمتلكها شخص محدد من طرف شخص آخر يسهر على رعايتها مع التنويه على ضرورة التحديد المسبق لمقدار أو نسب تقاسم المحاصيل بين الطرفين، وكذا المغارسة: هي عبارة عن استفادة عامل معين من أرض تعود ملكيتها لشخص آخر، بحيث يلتزم الأول بغرسها بأشجار معينة حسب ما هو متفق عليه بينهما، غير أنهما يتقاسمان في الأخير الإنتاج و الأشجار.

2-3- صيغ التمويل التضامنية و التكافلية: و تضم التمويل التضامني الزكوي القائم على الزكاة التي تستمد الزاميتها و شرعيتها من القرآن الكريم التي ما هي في الحقيقة إلا لتعبئة لقسط من أموال الأغنياء لصالح الفقراء قصد توفير السلع و الخدمات الرعاية الصحة و الاجتماعية للطبقات الضعيفة محدودة الدخل في إطار تضامني.

3-3- التمويل الوقفي التكافلي: يقوم على وقف الأفراد أو الخواص أموالهم للصالح العام و بالتالي تتحول هذه الثروات و الأموال إلى موارد تكافلية مستدامة تخصص استخداماتها و عوائدها لتلبية حاجات و رغبات عدة شرائح اجتماعية مستهدفة.

سادسا/ نماذج مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي المعتمدة على الزكاة والوقف

تتمثل نماذج مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي المعتمدة على الزكاة و الوقف في ¹.

1- تعريف الزكاة

حسب ابن عرقة: " الزكاة اسما: هي جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ مال نصابا، ومصدرا: اخراج جزء " ².

2: تعريف الوقف

" يعرف الوقف على أنه: إعطاء عين لمن يستوف منافعها والانتفاع بها، أو على وجه من وجوه الخير والبر على سبيل التقرب إلى الله سبحانه وتعالى " ³.

1-2- الرأي المختار لحكم استثمار أموال الزكاة

بغض النظر عن أن ظاهر النصوص في مسألة الزكاة يؤيد مذهب المانعين لاستثمار أموال الزكاة، إلا أن اعتبار المصلحة وتحقيق مقاصد الشريعة يؤيد مذهب المحيزين، والشرع يدور مع المصلحة أن وجدت، وإذا نظرنا للموضوع من زاوية اقتصادية، نجد أن ما يمكن أن يتحقق باستثمار أموال الزكاة لصالح الفقراء والمحتاجين ولصالح المجتمع بشكل عام، أكبر بكثير مما لو صرفت بشكلها الأصلي.

¹ محمد دحمان ذبيح، "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص 133.

² فتية خنحار، "استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في صندوق الزكاة الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2009/2010، ص 10.

³ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

على أن الأمر بالجواز ليس إطلاقاً، بل تحكمه ضوابط ، ذكرها بعض الفقهاء ومنها :¹

- **الضابط الأول:** مراعاة حاجة الفقراء والمساكين، فلا بد أن لا يكون هناك وجوه صرف عاجلة، فإذا كانت هناك وجوه صرف عاجلة من الغذاء والدواء والمسكن، فلا يجوز تحويل نصيب من الزكاة للاستثمار. أي تلبية حاجة من لا يستطيعون العمل أولاً من عجزه وأيتام ونسوة أولاً.

- **الضابط الثاني:** أن يتحقق من الاستثمار مصلحة حقيقية، حيث يغلب الظن بسؤال أهل الخبرة أنه مشروع مربح، أما إذا كان يحتمل الربح ويحتمل الخسارة فلا يجوز، كاستثمار في البورصات.

- **الضابط الثالث:** المبادرة إلى تنضيد هذه الأموال عند وجود حاجة، أي إذا وجدت حاجة عاجلة للفقراء والمساكين، فإنه يبادر إلى تنضيد المال أي إلى بيع هذه الأصول وقلبها إلى أموال تعطى للفقراء والمساكين.

- **الضابط الرابع:** أن يكون هذا العمل من ولي الأمر أو من ينييه من الوزارات أو الجمعيات الخيرية أو الجمعيات الإغاثية، لضمان صرف أحسن وأسلم لتلك الأموال.

وقد ذهب الشيخ الخليلي إلى إباحة استثمار أموال الزكاة -كما تقدم- لكن بشرط استباحة تلك الضوابط، إذ قال: " لئن كانت المصلحة هي المحور الذي يدور عليه الفقهاء الموسعون، فإن قضية الاستثمار يجب أن تكون موضوعة في إطار المصلحة، فيحكم بجوازه أو منعه، بناء على ثبوتها أو انتفائها، إلا أنه لا يترك الحبل على الغارب في ذلك، فيباح لكل واحد أن يتصرف وفق ما يدعيه من المصلحة التي يراها، وإنما ولي أمر المسلمين الأمين هو بمثابة الوكيل الشرعي لهم جميعاً في رعاية مصالحهم، فإن وجد أن الزكاة سدت حاجات الفقراء والمساكين، وكانت بيده فضلة لو تركت لاستهلك، فلا مانع في هذه الحالة -حسب نظري- أن تستثمر هذه الفضلة الزائدة عن حاجة أهلها فيما يعود عليهم بالنفع الأعم².

3- نماذج مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي المعتمدة على الزكاة والوقف³:

1-3- التمويل عن طريق التأجير

¹ قاسم حاج محمد، استثمار أموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية، مقال منشور ، قسم الحقوق ، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص ص 11-12-13.

² أحمد بن حمد الخليلي، الفتاوى، مرجع سابق، ص ص 39-41.

³ قاسم حاج محمد، مرجع سابق، ص 13.

الإجارة في معناها العام عقد معارضة على تملك منفعة بعوض، وصورتهما هنا أن يملك الصندوق أصولاً مادية كالآلات مثلاً ويقوم بتأجيرها للممول الفقير، على أن تكون الحيازة للممول والملكية للصندوق وقد يأخذ هذا النوع شكلين:

– **التأجير التشغيلي:** يملك الصندوق المعدات والعقارات المختلفة، ثم يقوم بتأجيرها للممولين حسب حاجاتهم، وبالتالي فهو يصلح لجميع أنواع الأصول المعمرة. كما يصلح لتمويل المستهلك من أجل السكن وسائر العقارات، وكذا تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات وغيرها.

وطبقاً لهذا النظام التمويلي، يشتري الصندوق آلة حسب المواصفات التي يقدمها الممول ويقوم بتأجيرها له، ومدة الإيجار قد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمسة سنوات أو أكثر، يحددها عقد مشترك طبقاً لطبيعة العين المؤجرة.

وأثناء فترة الإيجار يظل الأصل في ملكية الصندوق، وتكون الملكية المادية للأصل وحق استخدامه للمستأجر. وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل هذه الحقوق للصندوق، كما يتم الاتفاق على دفع الإيجار طبقاً لحجم مبلغ التمويل وشروطه بين الصندوق والممول.

– **التأجير المتناقص المنتهي بالتمليك:** حيث يمكن من خلال هذه الصيغة أن يقوم الممول بشراء العين المؤجرة بناءً على أقساط إضافية يدفعها للصندوق، إلى جانب مبلغ التأجير، عند نهاية العقد يكون الممول قد تملك العين المؤجرة بصفة نهائية، وتصدر الإشارة هنا إلى أننا نأخذ هذا النوع من التمويل لدى الصندوق خاصة وأنه مرتبط بمبدأ التملك.

2-3- التمويل عن طريق المشاركة

المشاركة أسلوب تمويلي يشترك بموجبه الصندوق والممول الفقير في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، على أن توزع نسب الاستثمار بين الصندوق والممول بنسب معلومة متفق عليها في عقد التمويل، حيث يمكن أن يمول الصندوق مشاريع لحرفيين لا يملكون سوى محلاتهم.

وتأخذ المشاركة شكلين أساسيين هما:

– المشاركة الدائمة: تدوم ما دام المشروع قائماً.

- المشاركة المتناقضة المنتهية بالتملك: تنتهي بتملك الممول الفقير للمشروع بعد فترة محددة، وهذا بعد أن تنطفئ مساهمة الصندوق في المشروع، ويجذب هذا النوع لأنه ينتهي بالتمليك.

ويمكن أن يشترط الصندوق على الممول أن يوظف عددا من الفقراء مقابل أن يتنازل الصندوق عن نصيبه من رأس المال، على أساس أن يكونوا شركاء في المشروع وعاملين فيه في نفس الوقت.

كما يمكن أن يملك الصندوق الفقراء أسهما لمؤسسة صغيرة أو متوسطة، على أن يكونوا عمالا فيها، حتى يحفزهم ذلك على الرفع من إنتاجية العمل وتحسين النوعية، ذلك أنهم معنيون بالأرباح الناتجة عن نشاط المؤسسة.

3-3- التمويل عن طريق المضاربة

تعرف المضاربة بأنها عقد شركة في الربح بمال من جانب، وعمل من جانب، ويمكن تنفيذ هذه الصيغة من طرف صندوق الزكاة في حالة وجود شريحة من ذوي الحاجة لديهم مؤهلات مهنية حرفية أو علمية متخصصة، يمكن أن تكون أرضية لمشاريع مستقبلية إنتاجية.

وتأخذ المضاربة شكلين هما:

- المضاربة الدائمة: وتستمر باستمرار المشروع.

- المضاربة المتناقضة المنتهية بالتملك: وتنتهي بتمليك المشروع للمتمول، ويجذب هذا النوع لأنه ينتهي بالتمليك.

وتوزع نتيجة المشروع جزء من الأرباح وهو الأكبر يكون من نصيب أصحاب المشروع وجزء من نصيب الصندوق، على أن يملك المتمولون المشروع في النهاية بعد فترة أقصاها خمس سنوات.

3-4- التمويل بالقرض الحسن

القرض الحسن هو الذي لا تكون فيه أي زيادة أو نسبة من الفائدة، ويلجأ صندوق الزكاة إلى اعتماد هذا النوع من التمويل إذا ثبت لديه ضرورة الحفاظ على منصب الشغل (أو مناصب الشغل) المرتبطة بالنشاط البسيط الذي يحتاج إلى هذا النوع من التمويل.

وبالتالي قد يكون الصندوق أمام حالتين:

- إما العجز عن السداد، وهنا يكون من الأفضل إعفاء المتمول من التسديد نظرا لحاجته.

- أو طلب تمديد الأجل، وتخفيف الضغط عليه ان ثبت أنه يستطيع التسديد في المستقبل.

5-3- الشراكة بين صندوق الزكاة وإدارة الأوقاف

يمكن ذلك على أساس استغلال الأموال الزكائية (30 بالمئة من الحصيلة) في تمويل مختلف المشاريع الوقفية ذات الطابع الإنتاجي والخدمي، كأن تستغل العقارات الوقفية التجارية والفلاحية...الخ.

وعلى هذا الأساس نستطيع توجيه المشاريع المقترحة لتكون الأوقاف ميدانا صالحا لتطبيقها، وسيمكننا هذا من:

1- ضمان استثمار الملك الوقفي وتنميته.

2- ضمان متابعة المشاريع الاستثمارية الزكائية والرقابة عليها.

3- ضمان الجدية في تطبيق المشاريع.

4- تفادي تداخل الصلاحيات مع جهات أخرى، باعتبار أن مشروع صندوق الزكاة تابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ويكون استثمار الأموال على أساس إحدى الصيغ المذكورة أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تطبيق ما يسمى ب " مبدأ التجديد والمداومة في الاستثمار " على أساس الشراكة بين الصندوق والأوقاف، والذي نعني به المشاريع القائمة على الملك الوقفي لا بد أن تتحرر شيئا فشيئا لتصبح مستقلة. وهذا حتى يمكن ضمان تحديد المشاريع، وإعطاء الفرصة لمشاريع أخرى بعد انتقال المشاريع الممولة سابقا لملاكها وتمويلها الذاتي أيضا.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي. لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم تنمية الدول المتخلفة، أي أن تلك الدول لم تصل اقتصاديا إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك. وابتداء من السبعينيات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية. ومن أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

أولا/ تعريف التنمية المستدامة

إن مصطلح التنمية المستدامة لا يخضع لتعريف دقيق ، حيث ظهرت العديد من التعريفات على الساحة الدولية تذكر أهمها :

بأنها تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها، وهي تنمية تمكن الناس بدلا من أن تهمشهم كما أنها تنمية تعطي أولوية للفقراء وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، أنها تنمية مواءمة للناس ومواءمة للطبيعة ومواءمة لقرص العمل ومواءمة للمرأة¹.

وعرفت اللجنة العالمية للبيئة في عام 1987 على النحو التالي : التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر مع عدم النيل من قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها، أو عملية التغيير التي ينسجم فيها استغلال الموارد اتجاه الاستثمارات وتوجه التنمية التكنولوجية والتغيير المؤسسي وتعزز الطاقات الراهنة والقادمة لإشباع الاحتياجات والطموحات البشرية .

هناك مصطلحين متأصلان في هذا المفهوم مصطلح الاحتياجات وبالأخص الأساسية للفئات الأكثر حرمانا ، والتي ينبغي منحها الأولوية، ومصطلح القيود التي تفرضها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية².

تعرف أيضا محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة نحو طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين الاقتصاد والبيئة، ويشير هذا التعريف إلى أن التنمية المستدامة تمثل حالة تتوافق فيها عمليات استغلال الموارد واتجاهات الاستثمارات والتطور التكنولوجي، وكذلك التغيرات المؤسسية (التنظيمية) مع احتياجات المستقبل مثلما تتوافق مع احتياجات الوقت الحاضر³.

تعريف البنك الدولي: " هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " ⁴.

¹ احمد عبد الفتاح نامي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الإسكندرية للكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013، ص 4 .

² Azzouz Kerdoum . **Environnement Et Développement Durable : Enjeux Et Défis** . Paris : Publisud 1995. P 27

³ Ludovic Schneider . **Le Développement Durable Territorial Paris** : Afsor : 2010. p 5 – 24 .

⁴ محمد علاق، " التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة أمبيدال، " منكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار بعناية، الجزائر، 2008/ 2009، ص 75.

أما التعريف الجزائري: جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادي الأولى 1424 هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، والتنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في غطاء تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.¹

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريف واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات وفق أبعاد اقتصادية، اجتماعيا بينيا وتكنولوجيا كما يلي²:

ومن وجهة النظر الاقتصادية: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشي للسكان والحد من الفقر.

وأما من وجهة النظر الاجتماعية: تعني التنمية المستدامة السعي لتحقيق استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.

ومن وجهة النظر البيئية: تعني التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

وأما وجهة النظر التكنولوجية: تعني التنمية المستدامة نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا خضراء وطاقة نظيفة، وهو ما يسمح بإنتاج أدنى الحدود الممكنة من الغازات الملوثة والحاسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.

ونستطيع أن نقول مما سبق أنه يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها، وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات

¹ صالح الحضاري، سليمان كعوان، دور البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، أبحاث عمل الملتقى الوطني الخامس حول النساء البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة-الجزائر، يومي 21-27 أكتوبر 2008، ص 16.

² فوريه بر سولي، سميرة عبد الصمد، البعد الاستراتيجي للتنمية البشرية في ظل رهانات التنمية المستدامة، أبحاث الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، الجزائر 2008، ص 02.

الأجيال القادمة، وتعمل هذه التنمية أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة الموارد.

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات، فكل تعريف خاص، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين، واعتبرته المنظمات الدولية على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه. بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم، أجريت مناقشات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي المؤتمر العام الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية بل الحفاظ عليه بحيث تظل متاحة للاستعمال للمستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة. بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية، تحقيق النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي ظل الحاجة لتقديم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (WCED) وأصدرت اللجنة تقريرها في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك واشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة ووضع اقتراحات عن كيفية تطبيقها وعرفها على أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن. لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية¹.

وعرف قيمة الأرض والذي عقد في ريو دي جانيرو من 3 إلى 11 يوليو 1992، اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان والاقتصاد نتيجة للأشغال الغير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية، ويتم التوصل إلى ما يسمى بأجندة القرن 21 يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي

¹ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، الأمم المتحدة نيويورك، 1987، ص 11.

إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح، ولتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدى ومصطلح الاستدامة على حدى¹.

ثانيا/ نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، لكن هذا الاهتمام مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة، أي أن تلك الدول لم تصل اقتصاديتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك².

وابتداء من السبعينات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية، ومن أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة ما يلي :

1- التنمية بوصفها مصطلح للنمو الاقتصادي

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول إستراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، حيث

¹ مصطفى كمال، تأثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله، العدد 170، الجزائر، أكتوبر 2007، ص 106.

² العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2010/2011، ص 5.

أصبح الآن من السهل التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية ، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية¹.

والنمو الاقتصادي من أهم المصطلحات التي لاقت رواجا وتركيزا في مجال التنمية، حيث يتضمن تحسين فعالية الاقتصاد القومي وتعزيز الرفاه المادي للمجتمع بما في ذلك زيادة الدخل الفردي والقومي وتوفير السلع والخدمات بالشكل الملائم (كميا ونوعيا)، والوقت الملائم والأسعار المستقرة وغير ذلك من مظاهر الاقتصاد الفعال، ويشمل النمو الاقتصادي مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية مثل : الزراعة والصناعة والتجارة والطاقة والبنية التحتية الملائمة، وتتحدث الكثير من النظريات التنموية عن طبيعة النمو الاقتصادي وسبل تحقيقه ومشكلاته، وغير ذلك من الجوانب².

ومن أهم مظاهر النمو الاقتصادي ما يلي³:

- ارتفاع مضطرد في الدخل الفردي والقومي .
- نشاط تجاري واسع على كافة المستويات المحلية والخارجية.
- تطور إيجابي أو تحسن مستمر في كافة القطاعات الاقتصادية وخصوصا الزراعة الصناعة وخدمات البنية التحتية
- توفر السلع والخدمات بمختلف أنواعها وكمياتها الملائمة
- النمو المتوازن والمستقر بحيث تقل معدلات البطالة وتكون تحت السيطرة كل ما أمكن ذلك
- توجيه العلم والتكنولوجيا والأبحاث لخدمة الحركة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية والاستثمار الأمثل للمصادر والموارد الطبيعية والإنسانية وغيرهما من عناصر الإنتاج .
- الرفاه المادي العام للفرد والمجتمع .

ويتضمن النمو الاقتصادي عملية الانتقال بالمجتمع من المرحلة الابتدائية والتقليدية في مختلف القطاعات الإنتاجية إلى مراحل أكثر تقدما تعتمد على التصنيع والتكنولوجيا والإبداع الإنساني عموما، كما يتضمن النمو اقتصادي عملية تحول كبرى من المجتمع الزراعي البدائي والبسيط بمختلف الجوانب والأبعاد والمعايير إلى مجتمع صناعي متقدم ومعقد ديناميكي وفقا لمعايير عديدة .

¹ عصام عمر منذر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية ، دار التعليم الجامعي ، مصر، 2011 ، ص 36 .

² محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة (نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة) ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص 10.

³ وائل عبد الحفيظ العواملة ، إدارة التنمية (الأسس ، النظريات - التطبيقات العملية) ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 35.

1- التنمية وفكرة النمو والتوزيع

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينيات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها وهناك عدة أشكال ونماذج تتحدث بوضوح على هذه المرحلة مثل: نموذج سيزر الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر البطالة واللامساواة في التوزيع¹.

2- مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وقد ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على الجوانب الأخرى ووضعت حلول لكل مشكلة على انفراد الأمر الذي هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني².

3- مرحلة التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة وفق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمحضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة³.

¹ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت التنمية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 20.

² عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/07 وأفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 37.

³ سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، مصر، 2008، ص 05.

ولقد مر نشأة مصطلح التنمية المستدامة بمراحل مختلفة نوجزها بما يلي¹:

- 1968: تم إنشاء نادي روما، الذي يهدف إلى تحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
- 1972 نادي روما : بعد تقريره الشهير كفي من النمو، الذي يتكلم عن النمو الديموغرافي و علاقته بالموارد الطبيعية و استغلالها وقام بإسقاطات، حيث قال إن استمرار التنمية الاقتصادية ستؤدي خلال القرن (21) إلى - سقوط عنيف لسكان العالم، وذلك بسبب التلوث و افتقار الأراضي الزراعية و ندرة الموارد الطاقوية .
- 16 يونيو 1972: انعقاد ندوة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية: اقترحت التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال و الجنوب.
- 1982: وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن الحالة البيئية العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم.
- 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، المهدف منه توجيه وتقوم أي مشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.
- أبريل 1987 أصبح مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستخدام على يد اللجنة العلمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بروننتالاند)، التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السيدة بروننتالاند ، التي دعت اللجنة إلى التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تتعرض لخطر احتياجات أجيال المستقبل.
- 14 يونيو 1992 قمت ري واو قمت الأرض بالبرازيل جاءت بعد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند عامة الناس ، والذي تم الإعلان فيه أنه ينبغي على الحكومات بالتعامل مع المنظمات الدولية حسب الاقتصاد ، بأن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. حيث وافقت كل الدول المشاركة على الاتفاقية وانبثقت بما يسمى بأجندة القرن (21).
- 1997 الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لاستعراض جدول أعمال القرن (21) على أن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها .

¹ عبد القادر عوينان ، "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر ، 2009/2008، ص 12.

- سبتمبر 2000 قام 147 دولة وحكومة بالتوقيع على إعلان الألفية .

- 2 أوت إلى غاية 4 سبتمبر 2002 قمة جوهانزبورغ ، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة والكثيرين من ممثلي الحكومات والجمعيات الغير حكومية ، وأكدت على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

- 2005 دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بشأن تخفيض انبعاثات الاحتباس الحراري .

لقد لعبت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منذ تأسيسها دورا هاما في إرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتقدمة والدول النامية كما سمحت بخلق مجال للمناقشة من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد سنويا لمناقشة قضايا وسائل ترتبط بجوانب التنمية المستدامة، وقد عقدت اللجنة حتى الآن (16) دورة، كان آخرها الدورة السادسة عشر التي عقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في مايو 2008 التي ركزت على قضايا الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا¹.

ثالثا/ خصائص التنمية المستدامة

تحتل التنمية المستدامة مكانة رفيعة بين الاقتصاديين المعاصرين، لأنها تمثل طوق النجاة للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وتتميز التنمية المستدامة بعدة مميزات فضلا عن أوعية الأهداف التي تحققها. ولعل أبرز مميزات التنمية المستدامة تذكر ما يلي²:

1- التوازن:

توازن التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة من خلال الموازنة بين نشاطات الإنسان وما ينتج عنها وبين الحفاظ على البيئة بأبعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

2- اتساع المدى:

¹United Nation **Economic and social Council report of the secretary general** , commission on sustainable development, p16.

² حامد الريفي، اقتصاديات التنمية مشكلات البيئة - التنمية الاقتصادية - التنمية المستدامة ، دار التعليم الجامعي ، مصر، 2015 ، ص ص 270-271.

يفهم من مصطلح التنمية المستدامة بأنها تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر والمستقبل وتحقيق أهداف الجيل الحاضر وتضمن حماية البيئة للحفاظ على حقوق الأجيال في المستقبل، وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع.

3-التكامل:

من خلال تحقيقها للمحاور الثلاثة : العدالة بتقليص الفقر في المجتمع، الكفاءة بتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال حماية البيئة فتحافظ على الإنسان وتعمل على فيتحقق الاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع، كما تساهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية والاحتياجات لجميع أفراد المجتمع وتتكامل بذلك الأهداف.

4-تعدد الأبعاد:

تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وقم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة وآمنة له، لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتعدد الأبعاد داخل إستراتيجياتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبشريا وبيئيا وأخلاقيا وقوميا، لأن التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها والذي لا تتوقف أضراره على الإنسان والموارد داخل الدولة وحدها بل يخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك نحو الدول.

الجدول رقم (01): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساس	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
—	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر : هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون ، الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2016 ، ص. 53

1-تنمية البشر:

إن الارتباط وثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، فلكي يصبح الفرد مؤهلاً للقيام بعملية التنمية لا بد أن يكون مؤهلاً بالمعرفة والخبرة والرغبة على العمل والقدرة على الابتكار والمواجهة والمنافسة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية بشرية مستدامة.

رابعاً/ أهداف و مبادئ التنمية المستدامة

1- أهداف التنمية المستدامة:

ترابط هذه التنمية المستدامة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهدافاً صغيرة محددة خاصة به بحيث وتغطي التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة منها والتي يمكن إنجازها في ما يلي:

2-تحسين نوعية الحياة:

من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، إقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة وإقامة علاقة إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض¹.

3-احترام البيئة الطبيعية:

¹ التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2005، ص 61.

التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة¹:

- تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة².
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الانسجام معدلات تجددتها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

4- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا، وإحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تتلاءم مع إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها³.

خامسا/ مبادئ التنمية المستدامة

قد تتبادر إلى الأذهان فكرة أن التنمية و النمو تربطهما علاقة عكسية وأن توفر أحدهما ينفي الآخر أو يقلل منه كون أن التنمية مبنية على التوسع في استغلال الموارد، و التنمية تسعى للحفاظ عليها و ترشيد استغلالها إلا أننا

¹ أحمد عبد الفتا ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء التغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013، ص 72.

² شيلي إلهام، "دور إستراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2013/2014، ص ص 68-69.

³ شيلي إلهام، مرجع سابق، ص ص 68-69.

إذا تعمقنا في التحليل سوف نجد أن العلاقة بينهما تكاملية وليست تنافرية ذلك أن تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على حماية البيئة،

ويحتاج لوجود الموارد وإذا ما كانت هذه الموارد ثمرة أو مستترفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف المرجون، كذلك فإن المحافظة على الموارد وعقلنة استغلالها يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها.

إن هذه العلاقة بين النمو والتنمية هي التي حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وبها تم تسطير أهدافها، وعلى ضوء العلاقة بين النمو والتنمية تلخصت مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1- استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعتبر أسلوب النظم أو المنظومات *approche des systèmes* شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة وهذا لأن البيئة بشقيها الطبيعي و البشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل وأن أي تغيير في محتوى و عناصر أي نظام فرعي سوف يؤثر مباشرة في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك فإن التنمية المستدامة تعمل من خلال هذا الأسلوب على تحقيق توازن النظم الفرعية بشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة. حيث تحاول التفريق بين جميع جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية دون التفريط في جانب منهم فيؤثر سلبا في الجوانب الأخرى و مثال ذلك أن اجتثاث الغابات يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية و هذا يؤدي بدوره إلى انحراف التربة فتضعف قوة التربة على العطاء فلاحيا وتفتح آفاقا للتصحّر¹.

2- المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار وخصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها وهذا معناه أن التنمية تبدأ من القاعدة الشعبية والتي يتطلب تحقيقها بشكل فعال توفير الديمقراطية الحققة عن طريق لا مركزية اتخاذ القرار التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية وكذلك الجمعيات غير الحكومية من الإسهام في إنجاح التنمية المستدامة.

¹ عثمان غنيم محمد ، ماجدة أبو زنت ، التنمية المستدامة ، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن، 2007، ص 22

وكمثال على ذلك أن المجالس البلدية في الجزائر مثلاً وهي النواة القاعدية للتمثيل الشعبي و الواجب عليها الاحتكاك اليومي مع المواطن ورفع الغبن عنه وتحسين ظروف عيشه عن طريق:

- تحسين طرق المواصلات وتنظيم المرور لفك الازدحام والتقليل من استعمال السيارات الخاصة في المدن ذات الكثافة السكانية، هذا ما يؤدي الى توفير من الطاقة وحماية الجو من التلوث والتقليل من الضجيج والحوادث المرورية.

- معالجة النفايات بواسطة برامج إعادة التصنيع وتسهيل تسويق المنتجات المسترجعة من النفايات مما يقلل منها ويخلق فرص شغل للبطالين ويحافظ على ديمومة التنمية¹.

3- مبادئ أخرى

على العموم لا يمكن تحديد عدد معين من المبادئ للتنمية المستدامة، ففي البحث الذي قام به عدد من الباحثين الذين اعدوا كتيباً بعنوان "مجتمعنا مستقبلاً" وهي أيضاً مبنية على خبرتهم بما هو ملائم للمجالس المحلية ثم تقديم المبادئ الستة التالية كمبادئ للتنمية المستدامة²:

1-3- الدمج:

دمج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.

2-3- مشاركة المجتمع:

لا يمكن تحقيق الاستدامة أو انجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة و دعم المجتمع بكافة شرائحه.

¹ كمال ديب ، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد , تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر ، 2008/2009,

² Cotter , B and Hanan, **Our Community Our Futur : A Guide to Local Agenda** 21.Commonwealth,Austalla Canberra 1999 p12-13 In : <http://www.environment.gov.au/esd/la21/manual/pubs/manual.pdf>.

3-3- سلوك وقائي:

في أي مكان هناك احتمالات وقوع أضرار بيئية جسيمة لا يمكن مداواتها، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.

3-4- العدالة ضمك الأجيال و بينها:

الإنصاف و المساواة في الفرص للحيل الحالي و للأجيال المقبلة أيضا .

3-5- تحسن متواصل:

إن الوضع البيئي المتدهور يلزمنا باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة و تسعى للتحسين المستمر و المتواصل.

ولقد أثبتت التجارب السابقة للتنمية فشلها لأنها كانت تعالج كل مشكل من مشاكل المجتمع على انفراد عكس التنمية المستدامة التي تدعونا جميعا بوصفنا سكانا أو صناع قرار لتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئتنا المحلية و السير بعقلانية و استمرارية لضمان ديمومة الأجيال اللاحقة في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: المحافظة على البيئة، تحقيق النمو الاقتصادي المعقول، تحقيق العدالة الاجتماعية.

سادسا/ أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة في أربعة أبعاد هي : البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد البيئي البعد التكنولوجي

(ويطلق عليه البعض أحيانا البعد المؤسسي) ، وسوف نتناول كل من هذه الأبعاد على النحو التالي ¹:

1- البعد الاقتصادي

تنطوي التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي على إحداث قدر ملائم من التنمية الاقتصادية عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال توفير المهارات والطاقات البشرية وخلق

¹ عبد السلام أديب ، أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 333، الجزائر، تاريخ النشر 2012/12/10، ص 3-5، متاحة على الرابط <http://www.un.org/arabic/esa/progareas/sustdev.htm>.

تنظيمات أفضل. هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن كما ينطوي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان بما يحقق زيادات متتالية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي. ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.

وبذلك يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ثلاثة عناصر أساسية هي :

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي .

- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة .

- الاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

وهكذا فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يضم عدداً من المستهدفات التي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ، ومن أهمها:

- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتطويره من أجل مواجهة الحاجات الأساسي الغالبية السكان

- تصحيح الاحتلال في هيكل توزيع الدخل بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع

- العمل على الارتقاء بجودة الإنتاج

- تحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة متوسط نصيب القومي الحقيقي التخفيف من مشكلة البطالة - زيادة دور القطاع الخاص في التنمية ومشاركته في تحقيق أهدافها .

2- البعد الاجتماعي

ينطوي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة لديهم إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية ، وذلك من خلال تيسير دخولهم إلى سوق العمل الوظائف الملائمة لقدراتهم والبعد الاجتماعي هو البعد الإنساني بالمعنى الضيق، وهو الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار الإنساني الذي يفترض فيه أن يتضمن قدرا من الإنصاف بين الأجيال المتعاقبة بمقدار ما

هو بين الدول المختلفة، وإذا كانت القضية البطالة Unemployment بأبعادها المختلفة قد مثلت قاسما مشتركا في كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، فليس ذلك من قبيل الصدفة أو المبالغة حيث اكتسب مفهوم البطالة أبعادا جديدة على رأسها البعد الاجتماعي في نهاية القرن العشرين، إذ تأثر ذلك المفهوم بالتطور الذي شهدته الاجتماعية، والتي تمخض عن ارتفاع معدلات البطالة خاصة في الدول النامية و مشهور أنواع مختلفة للبطالة كالبطالة الاختيارية والبطالة التكنولوجية، والبطالة بين خريجي الجامعات وغيرها.

وهكذا فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يضم عددا من المستهلكات التي تتعلق بالمنظومة الاجتماعية، والتي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها:

- الحد من معدلات البطالة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية .
- تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية .
- المشاركة الشعبية، وعدم تهميش دور أي من فئات المجتمع في عملية صنع القرار.
- التنوع الثقافي وتنمية المقومات الثقافية ودعم التنوع والتعددية .
- الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.

3- البعد البيئي:

تمثل البيئة مصطلح واسع المدلول يشمل كل ما يحيط بالإنسان من محيط حيوي وموارد طبيعية وغير ذلك ، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم 1972 بأنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته .

كما تعرف أيضا على أنها " المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لحاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به. ولقد أصبحت البيئة محددًا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على ملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول بما يمكن معه القول أن البيئة والتنمية أمران متلازمان، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد الذي حظيت به المتغيرات البيئية على المستوى العالمي نتيجة لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول وانتقال الملونات عبر الماء والهواء بما يؤثر عليا على صحة وحياة الكائنات الحية.

وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور المصلحة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية¹.

كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء على الاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسة علوم البيئة، وهو ما يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وأيضاً عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على التخلص من المخلفات والانبعاثات المتزايدة بما يكفل الحد الأدنى من الجودة البيئية، واللازم للحفاظ على كل من حياة الإنسان والحيوان. ومن ثم فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يضم عدداً من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة البيئية، والتي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم تلك المستهدفات ما يلي: الحفاظ على البيئة الطبيعية والحد من استنزاف الموارد نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع. الحفاظ على التوازن البيئي واستخدام التكنولوجيا النظيفة².

4- البعد التكنولوجي:

يرتبط هذا البعد بالإطار المؤسسي لعملية تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة باعتباره يقدم معيار قابل للقياس الكمي قدرة الدولة على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته، بالإضافة إلى تقييم مشاركة الدول المختلفة عصر المعلومات، وبذلك فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يضم عدداً من المستهدفات التي تشكل في مجموعها معياراً لتقييم مدى الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وإجراء مقارنات بين الدول المختلفة في هذا ومن أهم تلك المستهدفات ما يلي³:

- زيادة عدد الهواتف الثابتة والمتنقلة بالنسبة إلى عدد السكان
- زيادة أعداد المشتركين في خدمات الإنترنت كنسبة من عدد السكان زيادة.
- أعداد مستخدمي الكمبيوتر والحاسب الشخصية كنسبة من عدد السكان.

¹ عبد السلام أديب، مرجع السابق، ص ص 7-8.

² اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك، جامعة أكسفورد، 1982، ص ص 13-14.

³ يمكن الرجوع إلى: العالمي البيئة والتنمية، Core ICT Indicators . Partnership on Measuring ICT for Development , 2005.

وبشكل عام فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التنسيق بين الأبعاد المختلفة بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في إشباع الحاجات الأساسية والحصول على قدر أكبر من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية ، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حق العيش في بيئة نظيفة.

سابعاً/ مؤشرات قياس التنمية المستدامة

رغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن الإشكالية الرئيسية بقيت تتمثل في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات Indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهو ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ركزت معظم التقارير الدولية التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظرياً وإنشائياً ويخضع لاعتبارات غير موضوعية تتعلق بالمؤسسة التي تعد التقرير ، وهي دائماً مؤسسة حكومية يهتمها التركيز على الإيجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي .

وقد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن ، وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى:

- مؤشرات اقتصادية "Economic Indicators"

- مؤشرات اجتماعية "Social Indicators"

- مؤشرات بيئية "Environmental Indicators"

- مؤشرات تكنولوجية "technological Indicators"¹.

المطلب الثالث: التمويل الاسلامي وعلاقته بالتنمية المستدامة

يعتبر التمويل الإسلامي تمويلاً يتوافق ومنطبق التنمية من منظور إسلامي فمبادئه تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، كما أن الأساس الذي يقوم عليه نظام التمويل هذا

¹ يمكن الرجوع إلى : العالمي البيئة والتنمية ، Core ICT Indicators . Partnership on Measuring ICT for Development , 2005.

هو تحريم الربا، هذا الأخير الذي يعتبر السبب في التوزيع العادل للثورة التي تشهده معظم شعوب العالم والذي أدى إلى ظهور الطبقة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى مبادئ أخرى التي لو أسقطناها كلها إلى ميزان العقل والمنطق لوجدناها تتوافق معه إلى حد كبير.

أولا/ دور التمويل الإسلامي الأصغر في التنمية الاقتصادية

وحيث نشأ هذا القطاع استجابة لواقع الفقراء الناشطين صعوبة النظر إليه بنظرة الاستثمارية حيث نشأ هذا القطاع استجابة لواقع الفقراء الناشطين اقتصاديا سيما وأن المؤسسات المالية الأخرى لم تعمل على تلبية احتياجاتهم.

وقد أظهرت مؤسسات التمويل الأصغر أن الفقراء مهتمون بالحصول على التمويل وأن تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن أن يولد ربحا ويصبح قابلا للاستمرار وأن أصحاب المنشآت الصغيرة والصغرى مستعدون وقادرون على دفع رسوم مقابل الحصول بسرعة وسهولة على الخدمات المالية الجيدة التصميم.

يسهم التمويل الصغير والأصغر في نمو إجمالي الناتج المحلي عندما يؤدي نمو وتطوير المنشآت الصغيرة والصغرى إلى خلق فرص عمل وزيادة دخل الأسر، وتظهر أهمية ذلك في حالات الركود الاقتصادي وتعمل المنشآت الصغيرة على زيادة قدرة المجتمعات ذات الدخل المنخفض في الحصول بشكل أكبر على السلع والخدمات كنتيجة لتشغيل رؤوس الأموال في مشاريع إنتاجية. وهكذا يساعد هذا القطاع المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر في لعب دور هام في تخفيض حدة الفقر، فتمكين هذه المنشآت من الحصول على الخدمات المالية يعد الأداة الوحيدة الأكثر فعالية في التخفيف من الفقر، وإحداث نمو اقتصادي ذي قاعدة عريضة سيما وأن أكثر من نصف مليار فقير على الأقل في العالم ناشطون اقتصاديا، ويديرون منشآت صغيرة أو متناهية الصغر؛ تساهم في استيعاب جزء مهم من العمالة الفائضة في السوق، كما يساعد تسهيل حصول الفقراء على الخدمات المالية في تخفيف العبء الواقع على الموارد العامة عن طريق تخفيض الدعم المالي لهم، وتوجيه موارد الإنفاق إلى قطاعات اقتصادية أكثر إنتاجاً، ولقد أصبح التمويل الصغير والأصغر أداة قوية معترف بها دولياً؛ لتخفيض حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، ليتزايد اهتمام المنظمات الدولية المانحة بهذا القطاع، صاحب ذلك إهمال القطاع المالي الرسمي أكثر من نصف المنشآت الصغيرة والصغرى في البلدان النامية، رغم أن هذه المنشآت قادرة على رفع مستويات معيشة الفقراء في معظم هذه البلدان، كما أن تقلص دور الحكومات في الأنشطة

الاقتصادية، والتحول نحو تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي؛ جعل التمويل الأصغر جزءاً من الإستراتيجية العامة؛ لتنمية القطاع الخاص، رغم أن مؤسسات التمويل الأصغر عادة ما تخطى بمستوى أدنى من الإشراف من قبل الهيئات الحكومية، باعتبار هذه المؤسسات تشكل نسبة ضئيلة من أصول النظام المالي، ومن هذا المنطلق لا بد وأن تكون مؤسسات التمويل الأصغر في صدارة برامج الإصلاح للقطاع المالي وتحديثه، فضلاً عن توسيع قاعدة هذا القطاع من بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر ووحدات التمويل الأصغر التابعة للبنوك التجارية والتعاونيات المالية والاتحادات الائتمانية والبنوك الريفية وصناديق التمويل الريفي.

وإذا ما عرفنا بأن حجم السوق المحتمل في أي دولة لتمويل المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر تتجاوز 1.8 مليون منشآت بحسب آخر دراسة أعدت من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، ونشرت في أكتوبر 2014م إن تقديم الخدمات المالية لهذه المنشآت في أي دولة من شأنه زيادة دخل الأسر وتخفيض معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات الأخرى كخدمات التعليم والصحة والتغذية. وتعد تجربة التمويل الصغير والمتناهي الصغر في المنطقة العربية حديثة العهد حيث بدأت في تسعينيات القرن الماضي مقارنة ببنك جرامين في بنغلاديش الذي تأسس في العام 1976، وإجمالاً تعد المنطقة العربية هي الأقل عالمياً من حيث عدد القروض وحسابات الودائع قياساً بإجمالي عدد السكان رغم الحاجة الماسة للدخول بقوة في هذه التجربة خصوصاً مع الوضع الذي تمر به معظم البلدان من عدم قدرة الحكومات على خلق فرص عمل جديدة واتباع سياسات الخصخصة. ويعد بنك الأمل للتمويل الأصغر في أول بنك من نوعه في المنطقة العربية يقدم خدمات مالية متنوعة لأصحاب المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر كالتمويلات والادخار وتحويل الأموال والدفعات النقدية والتأمينات، كما يقدم خدمات غير مالية كالتدريب وبناء القدرات للشباب ورواد الأعمال عبر مؤسسة الأمل للتدريب وزيادة الأعمال التابعة له ولقد أثبت بنك الأمل من خلال تقديمه لخدمات مالية متنوعة أن خدمة التمويل للفقراء هي في نفس درجة أهمية التمويل لهم، وأن الفقراء الناشطين اقتصادياً يحتاجون إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية ليصبحوا قادرين على تطوير أنشطتهم ومشاريعهم وإدارة الظروف الصعبة التي تواجههم¹.

ثانياً/ دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المناطق الريفية

¹ غمدان عبده عون، دور التمويل الأصغر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، صحيفة الاقتصاد المنشورة بتاريخ 30 سبتمبر، 2021، تاريخ الاطلاع 2022/03/30، ساعة الاطلاع 23:15

هناك الكثير من التشويش حول الدور الذي يسهم به قطاع التمويل الصغير والمتناهي الصغر في تنمية المجتمعات نتيجة لضعف الوعي بهذا القطاع الرشادة الاقتصادية بفضل أدراثة وأشكاله المختلفة، وخاصة تلك الأدوات التي تقوم على تقاسم الربح والخسارة، إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- استهداف المزيد من الفقراء : وذلك من خلال تمكين مؤسسات التمويل الأصغر من التركيز على الأفراد الأشد فقرا مقارنة بالأفراد الذين يستهدفهم التمويل الأصغر التقليدي، ولذا يتأهل كثير من الأفراد الفقراء - الذين لا يتحملون الاستدانة أو الأفراد الذين تستبعدهم المجموعة (في حال منهجية إقراض المجموعة)، أو مؤسسة التمويل الأصغر لعدم تمكنهم من توفير الضامن، وغير ذلك - للاستفادة في ضوء هذا النموذج إذا ما توفرت لديهم الموارد البشرية والإرادة والعزيمة اللازمة للتعلم والعمل بجده.

- تقليل امكانية التعرض لمشكلات فرط المديونية : يتطلب هذا النموذج المزيد من التحري الشامل عن العملاء، وخصوصا لأن النماذج المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لا تستخدم أية نوع من أنواع الضمانات باستثناء حالات الإهمال ، علاوة على ذلك، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر التأكد من أيلولة أموالها إلى النشاط الاقتصادي وتنمية الأعمال.

- المزيد من التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي تساهم في زيادة الشغل القومي الإجمالي : يهدف هذا النموذج التمويلي إلى التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة بدلا من الأنشطة التجارية.

حيث تساهم هذه الأنشطة في زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلاد خلق المزيد من فرص العمل : هناك شبه الجماع على أن الانتساب الأصغر التقليدي ليس أداة حيدة لخلق فرص العمل لأنه عادة ما يركز المقرضون - الذين يتحاشون المخاطر - تركيزا أكثر على الأفراد الذين يمتلكون أعمالاً تجارية ويتطلعون إلى توسيع نطاقها، لذا من الممكن أن يغير هذا النموذج هذه المعادلة ويصبح التركيز أكثر على الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات أو يمكنهم اكتساب هذه المهارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل وأعمال تجارية لهم.

¹ محمد خالد ، موجز تحديات التمويل الإسلامي الأصغر المجموعة الاستشارية المساعدة الفقراء ، متاحة على الرابط www.Arabic.microfinancegateway.org 2013/4/20

- إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة، يمكنها اجتذاب الإبداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى.

- مصادر تمويل تجلب مشكلات على الرغم من أن قطاع التمويل الأصغر التقليدي استغرق سنوات لجنب مصادر التمويل التجارية، من المتوقع ألا يكون هذا هو الحال في ظل هذا النموذج . هذا ليس لأن التمويل الأصغر التقليدي قد مهد السبيل وحقق نجاحا، لكن الأكثر أهمية لأن الإسلام يسمى إلى تخفيف ومناة الفقر وتوزيع الثروة في الاقتصاد.

ومن المعتقد أن هذا لم يحدث حتى الآن لفشل مؤسسات التمويل الأصغر في إظهار نموذج واعد مربح ونجاح يقنع هذه البنوك يتقبل المخاطر وتمويل محفظة مؤسسات التمويل الأصغر على أساس المشاركة أو المضاربة. لكن في حال تطوير هذا النموذج وتنفيذه، من المتوقع ألا تحجم البنوك الإسلامية وحتى رجال الأعمال المعنيين بالصيرفة الإسلامية عن تقديم التمويل اللازم.

- توفير الخدمات المتكاملة للأرياف والعمل على زيادة الوعي لديهم بأهمية الخدمات المصرفية والتي تعمل على تسهيل انشطتهم الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشي ، وذلك من خلال توفير التمويلات اللازمة لبدء الأنشطة الخاصة أو تمويل شراء المعدات والآليات والمدخلات الإنتاجية التي تعمل على زيادة مستوى الجودة والإنتاجية لأنشطتهم سواء كانت زراعية أو غير زراعية.

- تزويد فقراء المناطق الريفية بالأموال والتمويل والخدمات المالية التي يحتاجون إليها لزيادة مكاسبهم وبناء مستقبل أكثر ازدهارا معوقات التمويل الإسلامي الأصغر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في ما يخص الدراسات السابقة المتعمقة بالموضوع، فبعد البحث تبين أنه لا توجد دراسات مشابهة له بشكل كبير، غير أننا سنحاول تسليط الضوء على كل جزئية من دراستنا على حدى، ثم الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة معاً، ويمكن ذكر الدراسات التالية لارتباطها بموضوع البحث.

المطلب الأول: دراسات متعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر

من خلال هذا المطلب نتناول الدراسات السابقة انطلاقاً من الدراسات القديمة وصولاً للدراسات الحديثة، وعليه يمكن ذكر الدراسات التالية لارتباطها بموضوع البحث وهي :

أولاً/ دراسة سفاري خالد، بوضياف أحمد محمد¹

تعالج هذه الدراسة حاجة الاقتصاد الجزائري إلى بدائل تمويلية غير البدائل التقليدية والتعريف بها، متمثلة في التمويل الإسلامي إضافة إلى ضرورة مسايرة النظام البنكي لمختلف التطورات وتبني التمويل الإسلامي كونه أصبح محل اهتمام العديد من الدول خاصة الغربية كما يساهم في زيادة الثقة بين البنوك والجمهور، وهدفت الدراسة إلى الإلمام بموضوع التمويل الإسلامي وإبراز الدور الهام للمصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية، وإظهار مدى شمولية صيغ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقها في كافة مجالات الاقتصاد .

معتمدة في ذلك على منهج وصفي ومنهج مقارنة، حيث يظهر المنهج الوصفي في وصف وتعريف التمويل الإسلامي ومختلف الصيغ التمويلية في المصارف التقليدية والإسلامية والمقارن لمقارنة التمويل في المصارف الإسلامية والتمويل في المصارف التقليدية.

وتوصلت ختاماً هذه الدراسة إلى أن اعتماد التمويل الإسلامي دون التقليدي في الدول العربية أصبح ضرورة حتمية لأجل تحقيق تنمية إقتصادية من جهة وإرضاء الله عز وجل والعمل بشريعته ثانياً. ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أن تشمل المتغير مع التمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة باعتبار أن المتغيرين معاً من أهم الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفئة ذات الدخل المحدود، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، على عكس الدراسة السابقة أعلاه التي عاجلت حاجة الاقتصاد الجزائري إلى بدائل تمويلية غير البدائل التقليدية والتعريف بها المتمثلة في التمويل الإسلامي.

ثانياً/ دراسة محمد مصطفى غانم²

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وأهم المعوقات التي تحول دون انتشاره بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة خصيصاً لخدمة ضاهداف الدراسة، كما استخدم الباحث أسلوب المسح

¹ سفاري خالد، بوضياف أحمد محمد، "التمويل الإسلامي كآلية لتمويل الإقتصاد" دراسة مقارنة (مصرف إسلامي- مصرف تقليدي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2021/2020.

² أحمد مصطفى غانم، "واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين" دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، سنة 2010.

الشامل لمجتمع الدراسة والمتمثل في المدراء وموظفي الإقراض العاملين في مؤسسات الإقراض وهم الأعضاء الفاعلون في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة) في قطاع غزة ويبلغ عددهم عشرة أعضاء، ويبلغ عدد هؤلاء العاملين 90 موظفاً، وقد تم إرجاع 75 استبانة أي بنسبة 83 % من المجتمع الكلي للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- أن محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل ما نسبته 15.88 % من مجموع المحفظة النشطة لهذه المؤسسات بتاريخ 31 ديسمبر 2009 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الطلب العالي على التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وأنه يمكن تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر خاصة (المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك) لأحدهما من أقل الصيغ مخاطرة.

- كما توصلت الدراسة إلى أن نصف العاملين في مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة يعتقدون أن هناك صعوبة في التغلب على التحديات التي يواجهها التمويل الأصغر الإسلامي، وأن ما نسبته 70.7 % من العاملين في تلك المؤسسات يرون أنه يمكن التغلب على التحديات التي تواجه انتشار التمويل الأصغر الإسلامي من خلال تطوير قدراتهم.

- وبينت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء أفراد الدراسة حول آفاق تطوير التمويل الأصغر الإسلامي في قطاع غزة تعزى لمتغير مجال عمل المؤسسة (تمويل إسلامي-تمويل تقليدي- تمويل إسلامي وتمويل تقليدي).

وفي ضوء نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها :

- ضرورة أن تعمل مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين على تطبيق التمويل الأصغر الإسلامي، وذلك بفتح نوافذ تمويل إسلامي أو تحول هذه المؤسسات بالكامل من مؤسسات تطبق التمويل التقليدي إلى مؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامي وذلك استجابة للطلب المتزايد على التمويل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- أن تقدم البنوك الإسلامية على فتح فروع متخصصة بتمويل المشاريع المتناهية في الصغر وأن تطبق أفضل الممارسات في التمويل الأصغر مستفيدة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

- أن تعمل الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الإسلامي على تطوير قدرات العاملين في مجال التمويل الإسلامي وتعزيز توعيتهم بصيغ التمويل الإسلامي.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أن دراستنا هدفت الى إبراز دور التمويل الإسلامي المصغر في الحد من مشكلة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الوقوف على متطلبات تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر

في بنك البركة الجزائري على عكس الدراسة السابقة أعلاه التي تناولت واقع التمويل الإسلامي الأصغر فقط وذلك لدولة فلسطين وذكرت أهم المعوقات التي تحول دون إنتشاره.

ثالثاً/ دراسة بشير خلاط¹

هدفت الدراسة لتفحص التحديات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي وتقديم المبادرات والحلول لمواجهة تلك التحديات، وقد تناولت الورقة التمويل الأصغر الإسلامي على ثلاثة مستويات؛ المستوى متناهي الصغر (مؤسسات التمويل الأصغر، والعقود/المنتجات، والموارد)، والمستوى الأوسط (البنية المالية)، والمستوى الكلي (الإطار السياسي والتنظيمي)، وطرحت الدراسة مبادرات إستراتيجية كحلول لتلك التحديات، وكان من النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- أنه على المستوى متناهي الصغر تنبع التحديات الكبرى التي تواجهها الجهات التي تقدم التمويل الأصغر من هياكلها التنظيمية المتنوعة، والقضايا ذات الصلة بالالتزام بالشرعية وغياب تنوع المنتجات وضعف الروابط مع البنوك وأسواق رأس المال .

وقد طرحت مبادرات إستراتيجية كحلول، مثل:

- التحرك صوب التسوية الشاملة لكل قضايا الشريعة، وتوسيع نطاق المنتجات من خلال البحوث والهندسة المالية وزيادة مشاركة البنوك في التمويل الأصغر من خلال توفير الضمانات الائتمانية وشبكات الأمان.
- مبادرات المستوى الأوسط في توفير التثقيف والتدريب، وتحسين التنسيق وتكوين الشبكات، والمساعدة المالية من خلال صناديق الأوقاف والزكاة، وتوفير الخدمات التقييم المتعلقة تحديداً بمؤسسات التمويل الإسلامي بالغ الصغر، من حيث مخاطرها الاستثنائية من خلال تأسيس صندوق للتقييم .

- مبادرات على المستوى الكلي فقد تمثلت في تنمية بيئة تنظيمية وسياساتية ملائمة.

هدفت دراستنا الى توضيح كيفية دخول سوق التمويل الإسلامي المصغر ودوره في التنمية الإسلامية بنك البركة الجزائري وذلك نظرا للتحديات التي واجهها الشعب الجزائري في هذا المجال لأنها تمثل عملية مستمرة ومستديمة تعمل على محاربة كل ظواهر التخلف وتسعى نحو التقدم بينما الدراسة السابقة وضحت كيفية تنمية التمويل الإسلامي المصغر والتحديات التي تواجهه والمبادرات في هذا المجال.

رابعا/ دراسة مسحية لقطاع التمويل الاسلامي متناهي الصغر في مصر، عن مؤسسة "بلانت" فاينانس¹

¹ بشير خلاط، "تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات"، دراسة صادرة عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في سنة 2008 بجدة"، السعودية.

وتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في مساعدة الشركاء في التمويل متناهي الصغر في مصر على الاضطلاع بتوسيع نطاق خدمات التمويل بشكل مستدام وفعال في هذا القطاع، وبما يضمن قيام التمويل متناهي الصغر برسائله الاجتماعية في الجوانب المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، والتنمية الاقتصادية، والتمكين.

ومن ثم فقد تحددت الأهداف الخاصة للدراسة فيما يلي:

- التقييم الكمي للمدى الذى وصلت إليه المشاركة في برامج التمويل متناهي الصغر من حيث خلق أثر إيجابي على تنمية المشروعات متناهية الصغر ومكافحة الفقر: العلاقة بين خصائص الخدمات المالية وتحقيق أثر أفضل، وأيضاً: بين خدمات الاستشارات وتطوير الأعمال وتحقيق هذا الأثر الأفضل.

- أن تمثل الدراسة أساساً لتطوير منتجات وخدمات جديدة، وكذلك لتصنيف السوق، بما يزود مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بمعلومات قيمة حول كيفية تقديم خدمة أفضل لعملائها الحاليين، وتطوير استراتيجية تنافسية من أجل مزيد من التوسع.

- تزويد صناع السياسات والهيئات التنظيمية في مصر برؤى ومعلومات مفيدة عن حالة قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، واحتياجاته من أجل النهوض بالقطاع.

ومن ثم فإن الحصلة المتوقعة من الدراسة تتمثل في توفير:

- تفاصيل عن الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأسر وأنشطة أصحاب المشروعات متناهية الصغر.

- إحصائيات متعلقة بالطلب على الخدمات المالية وغير المالية، بما فيها المنتجات الجديدة والممارسات الحالية ذات الصلة باستخدام تلك المنتجات.

- معلومات عن الممارسات الاستثمارية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر، بما في ذلك أنماط الاستثمار، تكرار الاستثمار، وتراكم الأصول.

- مؤشر كمي مرتب حسب تملك الأصول بواسطة أصحاب المشروعات متناهية الصغر.

- قياس تصور المستخدم النهائي/المقترض/العميل لأثر التمويل متناهي الصغر على المشروع، الأسرة، والفرد، بما فيه تمكين النساء، وتراكم الأصول.

- أسباب انسحاب العملاء من برامج التمويل متناهي الصغر، وإحصاءات عن مدى رضا العملاء.

ولا تعد هذه الدراسة بحال من الأحوال بمثابة تقييم لأداء مؤسسات التمويل الاسلامي متناهي الصغر في

مصر.

¹ دراسة صادرة عن مؤسسة "بلانت فاينانس" خلال الفترة من سبتمبر 2007 إلى يناير 2008 ، دراسة مسحية لقطاع التمويل الاسلامي متناهي الصغر في مصر.

وأُنجزت هذه الدراسة باستخدام منهجية تتبناها مؤسسة بلانت فاينانس وهي منهجية "الأثر - المعرفة - السوق"، وهي بمثابة برنامج للتدريب والبحث الإجرائي يستخدم الأساليب الكمية والكيفية كجزء من منهج المشاركة وتعدد النظم المعرفية، لتحديد خصائص العميل، وبحث الطلب في السوق، وتقييم الأثر. وملخص النتائج صورة عامة لمتوسط صاحب المشروع متناهي الصغر في مصر تم تصميم العينة التي جمعت للدراسة بحيث تمثل الصورة العامة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر وأسرههم في مصر. هدفت الدراسة أعلاه التي توسع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي المصغر في مصر من خلال توسيع نطاق خدمات التمويل بشكل مستدام وفعال في هذا القطاع، بينما هدفت دراستنا الى التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة وواقع التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والتحديات التي دون إنتشاره.

خامسا/ دراسة موساوي محمد شريف¹

حددت هذه الدراسة في إطارين المكاني والزمني، فبالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة النظرية له في إطار المفاهيم الخاصة بكل من التمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات المصغرة، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة التطبيقية له في إطار الفترة (2016-2019) على اعتبار أن التمويل الإسلامي الأصغر عرف تطور في هذه الفترة. وهدفت هذه الدراسة إلى :

- التعرف على التمويل الإسلامي الأصغر وكيفية تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق صيغ التمويل الإسلامي الأصغر.
- معرفة واقع التمويل الإسلامي الأصغر في السودان واليمن .
- توضيح أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر في تمويله للمؤسسات المصغرة , وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف واقع التمويل الإسلامي الأصغر وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلا التقارير السنوية للبنوك المركزية.
- وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها:
- للتمويل الإسلامي الأصغر أهمية كبيرة للحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمؤسسات والمصغرة.

¹ موساوي محمد شريف, "التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة دراسة تجربة اليمن والسودان", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية الجزائر الموسم الجامعي 2017/2018.

- عجز التمويل التقليدي الأصغر على تمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والفئات الفقيرة في المجتمع.
- يساهم التمويل الإسلامي الأصغر بشكل كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى وبذلك يكون تكامل ما بين البنك والمؤسسات الصغيرة الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الفقر وتخفيض معدلات البطالة.
- وعلى ضوء النتائج المستخلصة قدمت هذه الدراسة بعض الإقتراحات لبلدان العالم الإسلامي التي يمكن أن تساهم في تجاوز التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات الصغيرة:
- تنويع صيغ التمويل
- الإهتمام بقطاع التمويل الإسلامي الأصغر وتثبيت أسسه، وذلك لتفضيله عن التمويل التقليدي من طرف طالي التمويل في بلدان العالم الإسلامي
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.
- توعية أفراد المجتمع وزيادة وعيهم بأهمية التمويل الإسلامي الأصغر وتمكينهم من الأساليب التي تعمل على تطوير أنشطتهم.
- العمل على الوصول إلى أشد الناس فقرا، خاصة في المناطق الريفية والنائية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم
- هذه الدراسة حددت في إطار مكاني من خلال حصر الموضوع في دراسة نظرية من خلال تناول المفاهيم الخاصة بالتمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات الصغيرة وأما الإطار الثاني تطبيقي وضح وضعية التمويل الإسلامي الأصغر في الفترة من 2016/2019 بينما دراستنا تطرقت المتطلبات الأساسية لتفعيل التمويل الإسلامي الأصغر بنك البركة الجزائري، وكيفية مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة دون حصرها في فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: دراسات متعلقة بالتنمية المستدامة

من خلال هذا المطلب ندرس بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك حتى يتسنى لنا ربطها بموضوع دراستنا التي تجمع بين التنمية المستدامة والتمويل الإسلامي الأصغر، وهذا ما سنأتي على بيانه في العناصر التالية:

أولا/ دراسة سمير جعفر¹

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على موضوع التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر باعتبار ان موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة والحيوية في الجوانب الإقتصادية والسياسية في الوقت الحالي على المستوى الوطني والدولي لنصل الى أهم مخرجات هذه الدراسة، إلا أن الجزائر وكغيرها من دول العالم حاولت التعامل و التفاعل بجد حول تطبيق ابعاد التنمية المستدامة ونرى ذلك من خلال مجموع الاتفاقيات التي ابرمت في مجال تطبيق التنمية المستدامة، كما نرى في المقابل أن جهود الجزائر مازالت متواصلة للانضمام إلى صفوف الدول التي واكبت مفاهيم التنمية المستدامة تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والميداني وذلك من خلال توضيح المفاهيم الأساسية، المرتبطة بالمتغيرات الأساسية التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر كما تم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين احتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل.
- تشمل التنمية المستدامة على ثالث ابعاد اساسية متكاملة ومتداخلة فيما بينها، وهي الجانب الاجتماعي، البيئي، الإقتصادي، فهي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل لفوائد هذا النمو، اضافة إلى حماية البيئة والاهتمام بالموارد البشري.
- يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة، ألن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد واستغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في رفع مستوى الرفاهية الإجتماعية من خلال توفير بيئة نظيفة.
- رغم الصعوبات التي تواجه الجزائر فيما يتعلق بتطبيق التنمية المستدامة إلى أنه توجد قنوات بضرورة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، فان للجزائر جميع المقومات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توجد صعوبات في ضبط و تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة.
- ووضعت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات وهي:
- على الجزائر أن تعمل على توظيف مفاهيم التنمية المستدامة واستراتيجياتها.
- يجب تشجيع تطبيق التنمية المستدامة لما توفره من أعوان للدولة والمؤسسات.

¹ سمير جعفر, "التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر", مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية, تخصص اقتصاد دولي, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم, الإقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, الموسم الجامعي 2018/2019.

- ضرورة كشف الجهود لتحسين مناخ التنمية المستدامة وتشجيع العمل بمبادئها.
 - ضرورة ضبط معايير التنمية المستدامة ونوصي بضرورة تدخل الدولة لمنح تحفيزات خاصة بها.
 - وضع إستراتيجية شاملة للعمل على تحقيق تنمية حقيقية.
- هدفت دراستنا الى محاولة إبراز متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي الأصغر ببنك البركة الجزائري وكيفية تأثيره على التنمية المستدامة على عكس الدراسة أعلاه ركزت فقط على موضوع التنمية المستدامة وإستراتيجيات تطبيقها في الجزائر.

ثانيا/ دراسة هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي¹

لقد جاءت الدراسة لتركز على مفهوم التنمية المستدامة كحق أساسي من حقوق الإنسان في ظل الأسانيد القانونية بنصوص وقرارات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالإنسان هو موضوع هذا الحق، والتنمية المستدامة هي سبيل التقدم الاجتماعي.

ومشكلة الدراسة هي اظهار الحق في التنمية المستدامة حق معترف به في القانون الدولي العام، إلا أن الغموض لازال يكتنف المكانة القانونية لهذا الحق، ومدى إلزامية الدول به، مع ملاحظة غياب آلية معينة لتفعيله وتنظيمه وتطويره. اقتضى على الباحث ضمن الإطار النظري لهذه الدراسة، دراسة المواضيع المهمة المتعلقة بحق التنمية المستدامة، من خلال عرض النصوص القانونية ذات الصلة، وبيان علاقة هذا الحق بحقوق الإنسان في إطار قواعد القانون الدولي، مع التعرّيج على تطور هذا المفهوم، ومعرفة مكانته القانونية ومدى إلزاميته، والتعرف على دور الدول والمنظمات الدولية تجاه تفعيل هذا الحق والآثار المترتبة على تحقيقه.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء وتحليل نصوص المواثيق الدولية ذات الصلة والمتعلقة بمسألة التنمية المستدامة، وبالتعرف على صور سيادة الشعوب على ثرواته ومقدراته الطبيعية، ودور الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في تفعيل هذا المبدأ، والعوامل التي قد تعيق تحقيقه، كما وتناولت الدراسة تحليل بعض نصوص المواثيق الدولية واستنباط الأحكام منها.

وتوصلت إلى مجموعة منها النتائج:

¹ هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي، "حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، الموسم الجامعي 2016/2017.

- أن الإنسان هو موضوع التنمية، ولهذا كرس المجتمع الدولي جهوده في سبيل تفعيل هذا الحق، فانعقدت المؤتمرات الدولية، وأبرمت الاتفاقيات الدولية من أجل تحقيقه واستدامته، بما يضمن للأجيال الحالية والمستقبلية الاستفادة منه.

ومن أهم التوصيات:

- إن اعتبار التنمية المستدامة حق من حقوق الإنسان يستلزم معه الأمر ضرورة إسهام الدول الغنية في مساعدة الدول الفقيرة، والذي يدعم بدوره تحقيق الأمن والسلم الدوليين في ظل الحروب العالمية التي خلفت ملايين الضحايا والخسائر المادية، ومنعت من خلال تلويثها للبيئة من استغلال الأرض في الزراعة والصناعة والعيش الكريم.

- تفعيل دور الدول في نشاطاتها الإقتصادية والرقابة على مؤسساتها المالية، والشفافية والإفصاح في عملها، والاهتمام بالاقتصاد الأخضر الزراعي إلى جوار الصناعي والتجاري، مع الحد من تهوّر أصحاب القرار أو الانحراف بالسلطة فيها¹.

ركزت هذه الدراسة على مفهوم التنمية المستدامة كحق أساسي من الإنسان في ظل الأسانيد القانونية بنصوص وقرارات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان بينما دراستنا تبرز أهمية تقديم التمويل الإسلامي الأصغر من خلال تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية لهم تتفق مع الأحكام الشرعية الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية من أجل تحقيق نسبة البطالة والتحقيق من حدة الفقر وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً/ دراسة كمال فراحتية²

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف مفهوم التنمية المستدامة في الأدبيات العالمية للتنمية وتقارير المنظمات باعتبار الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد باعتبارها محورا جوهريا في بناء السياسات العامة للدول، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترقى إلى النمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

¹ هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي، "حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، الموسم الجامعي 2016/2017.

² كمال فراحتية، التنمية المستدامة، مقال بمجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، الصادرة عن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، بتاريخ 2018/04/28.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء وتحليل نصوص الموثائق الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة، ودور الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في تفعيل هذا المبدأ.

وتوصلت هذه الدراسة أنه بالرغم من اختلاف التعاريف حول التنمية المستدامة، بين التعاريف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والبيئية، إلا أنها تصب في معنى واحد، هو تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل و الأجيال القادمة، ولتحقيق التنمية المستدامة علينا تبني مصطلح التنمية البيئية المستدامة التي تعني الحفاظ على الموارد الطبيعية، والذي يعتمد أساسا على مكافحة التدهور البيئي الذي يتطلب ما يلي:

- استبدال عناصر الإنتاج والحد من ندرتها، لأن التكنولوجيا الحديثة تساعد على المحافظة على الطاقة المستخدمة في الزراعة والصناعة.

- تشجيع الإقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء وإدخالها في ثقافة المنتج والمستهلك.

- مشاركة المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية لزيادة النمو الاقتصادي.

الدراسة أعلاه وفقت على مفهوم التنمية المستدامة في الأدبيات العالمية للتنمية وتقارير المنظمات، بينما دراستنا توضح التحديات التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي الأصغر الذي يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة ووضع حلول للحد من العزوف للفقراء وذوي الدخل المحدود من الإستثمار وفق التمويل المصغر.

رابعا/ دراسة حسام الدين بن طيب¹

تطرق في هذه الدراسة إلى موضوع التنمية المستدامة وتحدياتها في ماليزيا، حيث نحاول من خلال هذا البحث الإضاءة على نموذج التنمية المستدامة الماليزية من خلال التركيز على أهم الأسس والمبادئ التي تستند إليها، وكذا إبراز أهم مؤشرات ومقومات هذه التجربة التنموية، معتمدة في ذلك على منهج دراسة حالة لإسقاط انعكاسات أسس التنمية المستدامة على الاقتصاد والمجتمع الماليزي.

لتصل إلى أهم مخرجات هذه التجربة، والمتمثلة في القضاء الشبه كلي على البطالة كذلك ادراك مقومات اقتصاد قوي وثابت في وجه التحديات واخيرا تطوير المنظومة الاجتماعية وتحسين الظروف البيئية، ثم الانتقال بعدها إلى دراسة أهم التحديات التي تواجهها حاضرا أو مستقبلا، والمتمثلة أساسا في التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية كالتضخم والأزمات المالية العالمية، وكذلك التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة حيث يعتبر التنوع العرقي والديني في ظل عدم التساوي المادي أهم تحدي سوسيو اقتصادي تواجهه ماليزيا في حوزها

¹ حسام الدين بن طيب، "تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي بتبسة، الجزائر، الموسم الجامعي 2015/2016.

لتجربتها التنموية، تنصل في الأخير إلى التحديات البيئية التي تشكل خطرا على مكتسبات التنمية المستدامة المالية.

تطرت هذه الدراسة الى موضوع التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها في ماليزيا من خلال التركيز على أهم الأسس والمبادئ التي تستند إليها، بينما موضوع بحثنا تناول التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري الذي يتعامل بالفائدة وذلك يهدف تحقيق تنمية مستدامة الى المجتمع الجزائري المسلم وكذا خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: دراسات متعلقة بالمتغيرين معا

هذا المطلب خصص للدراسات السابقة التي درست التنمية المستدامة والتمويل الإسلامي المصغر معا والتي أبرزت علاقتهما ببعض، كما هو الحال في موضوع بحثنا، وعليه نتعرض للدراسات الآتي بيائها في ما يلي:

أولا/ دراسة ياسين جريزي¹

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور التنموي المستدام الذي تلعبه هذه الصناعة في الجزائر، من خلال دراسة آثار ونتائج القروض الحسنة لصندوق الزكاة وقروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مع المقارنة بالتجربة السودانية باعتبارها رائدة في تقديم هذه الخدمات على المستوى العربي والإسلامي.

وإشكالية هذه الدراسة تكمن في تحديد دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، وتم الاعتماد على بعض التحاليل لباحثين اقتصاديين وغيرهم، والتي تناولت التنمية المستدامة من جهة، وظاهرة الفقر والتمويل الإسلامي الأصغر من جهة أخرى، مع الربط بمجمل التطورات التي حصلت بالعالم، وهو ما يتفق مع المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة والمنهج المقارن، والذين اعتمد في الفصل الثالث لدراسة كل من تجربة الجزائر والسودان والمقارنة بينهما.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية، والتي تتضمن في ثنايا إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبارا لفرضيات:

- تم التأكد خلال هذه الدراسة من أن التمويل الأصغر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال المؤسسات الصغيرة والمصغرة، التي يستحدثها وهذه الأخيرة تساهم في رفع معدلات النمو وزيادة الصادرات... إلخ، كما أن إشراك الفقراء في دائرة الإنتاج يؤدي لتقميمص هذه الطاقات.

¹ ياسين جريزي، "دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة" دراسة مقارنة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، الموسم الجامعي 2013/2014.

- نستنتج من خلال ما تم دراسته، أن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي يطرح صورا متعددة الاستخدام لرأس المال العامل مثل المضاربة، المراجحة، المشاركة وغيرها، مما يفتح مجال واسعا لتشغيل أكبر ممكن من اليد العاملة الماهرة لتنوع الأنشطة التي تناسب كل صيغة من الصيغ، كما يضمن التمويل الإسلامي العمل في مشروعات حقيقية تزيد في إنتاجية الإقتصاد.

ومن خلال نتائج الدراسة قدمت الاقتراحات والتوصيات التالية :

- تبسيط الإجراءات الإدارية، وذلك بجعل معالجة الملفات تتم بسرعة.
- الاهتمام بقطاع التمويل الإسلامي الأصغر وتثبيت أسسه.
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.
- العمل على الوصول إلى أشد الناس فقرا، خاصة في المناطق الريفية والنائية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم.

الدراسة أعلاه ركزت على دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة" مع بعض التشريعات، وما ميز دراستنا عن هذه الدراسة توضيح أهمية صيغ التمويل الإسلامي في دعم ربحية البنوك الإسلامية، وتحليل مدى توليد صيغ التمويل الإسلامي للأرباح في بنك البركة الجزائري.

ثانيا/ دراسة علي سايح جبور¹

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال توجه الأنظار نحو التمويل الإسلامي المصغر الذي حظي بأهمية كبيرة باعتباره إحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية، حيث يعمل التمويل الإسلامي المصغر على توفير فرص العمل للفقراء والتي تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت أهم أهداف ومتطلبات الدول نظرا لارتباطها بتوفير وضمان احتياجات الحاضر مع عدم التضحية بالاحتياجات المستقبلية.

وهدف هذه الدراسة: إلى ما يلي:

- التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة وواقع التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر؛
- الوقوف على دور التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة؛

¹ علي سايح جبور، صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مقال بمجلة مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 02، الصادرة عن جامعة حسنية بن بوعلي شلف، الجزائر، بتاريخ 2019/09/29.

- الوقوف على التحديات التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي المصغر؛
- أما الاشكالية التي طرحتها هي: ما هي المتطلبات الأساسية لتفعيل التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري؟ وكيف يساهم التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
- التمويل الإسلامي المصغر هو تقديم تمويل سواء كان عيني أو نقدي للفقراء بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يعد التمويل الإسلامي المصغر أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر، من خلال تقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة مما يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي، وحماية مصادر الدخل وتنويعها وزيادته وبالتالي التحصن ضد الفقر؛
- تقدم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر التمويل باستخدام مجموعة متنوعة من الصيغ التي توفرها الشريعة الإسلامية، كالمضاربة، المشاركة، السلم، القرض الحسن وغيرها؛
- هناك العديد من التحديات التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي المصغر أهم هذه التحديات هو ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية، عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وغياب الرقابة الشرعية؛
- يعتبر الحد من الفقر أو استبعاد الفقراء من العالم الإسلامي، وعزوف الفقراء ومحدودي الدخل من الاستثمار وفق التمويل المصغر التقليدي أهم الدوافع التي تدعو إلى التوسع في صناعة التمويل الإسلامي المصغر؛
- يهدف الإسلام من عمليات التنمية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ونشر المبادئ والقيم الإنسانية المتمثلة في السلم والعدل والمعرفة، وتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة؛
- يعتبر قطاع التمويل الإسلامي المصغر في الجزائر قطاعا ناشئا، حيث شهد التمويل الإسلامي المصغر المنوح من طرف بنك البركة الجزائري شهد تذبذبا بداية من انطلاقه وحتى وقتنا الحالي؛
- من أجل ضمان تطوير صناعة التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر لابد من توفر بعض المتطلبات على مستوى بنك البركة الجزائري، حتى يستطيع الوفاء باحتياجاته المالية لأصحاب المشروعات الصغرى من الفقراء ومحدودي الدخل من أهم هذه المتطلبات تأهيل بنك البركة الجزائري لتقديم منتجات التمويل الإسلامي المصغر وتوسيع نطاق تقديم التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري.
- من خلال هذه الدراسة يمكن تم تقديم التوصيات الآتية:
- ضرورة تكوين المؤشرين والعاملين في مجال التمويل الإسلامي المصغر من أجل النهوض بالقطاع وتطويره حسب المبادئ الشرعية؛

- تصميم برامج تعليمية حول التمويل الإسلامي المصغر ومختلف صيغه؛
 - ضرورة الفصل بين مختلف الأعمال التي تقوم البنوك الإسلامية وبين تقديم التمويل الإسلامي المصغر؛
 - الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تقديم التمويل الإسلامي المصغر؛
 - حث البنوك الإسلامية على تخصيص نسبة من التمويل للتمويل الإسلامي المصغر، بالإضافة إلى العمل على تأهيل البنوك الإسلامية لتقديم منتجات التمويل المصغر؛
 - ضرورة توسيع نطاق تقديم التمويل الإسلامي المصغر بالبنوك الإسلامية من خلال هيئة الأطر التشريعية والتنظيمية وسن قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بمؤسسات التمويل المصغر؛
 - توفير الأطر المدربة والمؤهلة تأهيلا خاصا للعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التمويل الإسلامي المصغر وإنجاحها.
- تختلف دراستنا عن هذه الدراسة التي تناولت متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري في كون دراستنا تناولت صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة واطهار مساهمة هذا التنوع في تحقيق التنمية من خلال اظهار النتائج السنوية الايجابية لهذا النوع من التمويل والاشارة إلى بعض العوائق التي تحول دون مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال ومحاولة إيجاد حلول لها.

ثالثا/ دراسة منيرة قريش¹

هدف هذا البحث الى تسليط الضوء على واقع التمويل المصغر الإسلامي بالجزائر، من خلال بنك البركة الجزائري الإسلامي، حيث يعتبر هذا التمويل إحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء الصغيرة وذوي الدخل المحدود او المنعدم، وهذا يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية في مساعدة هذه الفئة غير المستقرة من حيث المداخيل كونهم مستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية، وبذلك فالتمويل المصغر الإسلامي يساهم بشكل كبير في توفير فرص عمل والتقليل من البطالة ودفع عجلة التنمية بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي والحد من مشكل الفقر، والمساعدة في اخراج الطاقات الكامنة لمن لا يملكون الإمكانات اللازمة.

ومن خلال الوقوف على أحد تطبيقاته بالجزائر، مكن ذلك من الوصول الى التحديات والمعوقات التي تعزز من خلال إيجاد الحلول لها الأغراض المرجوة من برنامج التمويل المصغر الإسلامي الذي يقدم العون والمساعدة للفئات المعوزة.

وطرحت هذه الدراسة اشكالية تمثلت في : تحديد واقع التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر، وإلى أي مدى ساهم في بنك البركة كنموذج لتدعيمه؟

¹ منيرة قريش، واقع التمويل المصغر الإسلامي بالجزائر، بنك البركة نموذجا، مقال بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 02، الصادرة عن جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، بتاريخ 2021/08/01.

واعتمدت الدراسة على منهج مختلط، المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري في الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل النسب المتعلقة بالفئات المستفيدة من التمويل الاسلامي المصغر.

وأخيرا تم التوصل لمجموعة من النتائج تمثلت في:

— تعزيز الجهود الرامية الى الضغط على المؤسسات المالية بمنح خدمات التمويل المصغر للفئات الهشة لان الكثير منها يمتنع عن ذلك لعدم تمتع هذه الاخيرة بالضمانات اللازمة للحصول على التمويل لما تتضمنه من مخاطر من عجز سداد الديون في اجالها.

— ضرورة انشاء وخاق صندوق القروض الحسنة كما هو الحال في القروض في المصارف الربوية حيث يتوفر صندوق ضمان القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي انشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002.

وابر التوصيات:

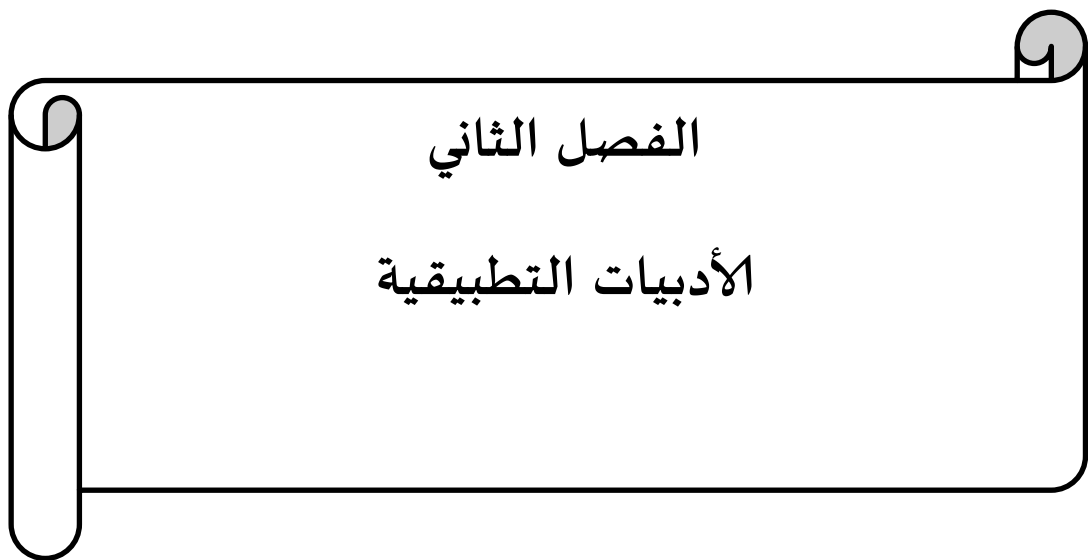
— يساهم التمويل المصغر في الانتعاش الاقتصادي فهو يعمل على تحقيق التنمية بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي من خلال خلق مناصب في ان واحد

— يعد التمويل المصغر الاسلامي الية مثلى لتقديم يد العون المادية لمن يرغب في تأسيس مشاريع صغيرة لعدة فئات كفئة النساء الماكثات بالبيت وصغار التجار والشباب خريجي الجامعات.... مما يعمل على ترسيخ الثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا تناولنا واقع التمويل المصغر الاسلامي بالجزائر من خلال بنك البركة الجزائري الاسلامي الموجه لتمويل مشاريع أصحاب الدخل المحدود أو المنعدم، والذي يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي والحد من ظاهرة البطالة والفقر.

خلاصة الفصل الأول

تبرز التنمية المستدامة كأهم أبرز الإضافات إلى الفكر التنموي في العصر الحديث، وقد تزايد الاهتمام الدولي بها منذ القرن الماضي لأنها شملت كل الجوانب التي ركزت عليها المناهج السابقة وأضافت الاعتبارات البيئية التي كانت مهملة فيما سبق، ويبرز هذا الاهتمام من خلال الندوات والمؤتمرات التي عقدت، والتي من أهمها مؤتمر ري ودي جانيرو ومؤتمر جوهانسبورغ الذي تبنى أنذاك الأهداف الأثمانية، والتي أساسيا محاربة الفقر والحفاظة على البيئة، والتي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر الذي يعتبر هدفا رئيسيا لتحقيق التنمية، ولقد تم ذلك من خلال تفعيل التمويل الإسلامي المصغر.



الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية

تمهيد الفصل

بعد التطرق للدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة و المتمثل في التمويل الاسلامي الاصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بولاية الوادي ، وسيتم من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال اخذ المؤسسات البنكية بولاية الوادي ، نموذجاً للدراسة، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وسنحاول التطرق إلى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية للمؤسسات وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات .

المبحث الأول : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة في التمويل الاسلامي الاصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بولاية الوادي ، من وجهة نظر الموظفين العاملين في المؤسسات البنكية بولاية الوادي , حيث اشتمل هذا المبحث على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

اشتمل هذا المبحث على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة, واستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام استبانة في جمع البيانات من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره .
تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى معرفة دور التمويل الاسلامي الاصغر في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات البنكية بولاية الوادي .

أولا / مجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة :

1/ مجتمع الدراسة :

كون الظاهرة المدروسة تتعلق بالتمويل الإسلامي الأصغر فالمجتمع هم كل موظفي البنوك في ولاية الوادي

2/ عينة الدراسة:

بما أنه تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات فقد ارتأينا توزيع وإجراء الاستبيان بالاعتماد على الطريقة القصدية, وهذا راجع لطبيعة الأسئلة المطروحة في الاستمارة تتطلب أشخاص ذوي خبرة عالية ولديهم دراية كافية دور البيئة المحاسبية في تحسين اداء النظام المحاسبي المالي. اما العينة فهي متمثلة في اثنين وسبعين موظف في كل المؤسسات البنكية في ولاية الوادي ينقسمون بين مدراء ورؤساء مصالح وموظفين، وكما وتم توزيع الاستمارات كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): بين كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة

اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الملغاة	عدد الاستبيانات الصالحة
بنك البركة	12	10	02	10
بنك التنمية المحلية	12	10	02	10
بنك التنمية الريفية	12	09	03	09
البنك الخارجي	15	15	00	15
بنك الخليج	05	4	01	4
البنك الوطني الجزائري	12	12	00	12
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	12	12	00	12
المجموع	80	72	08	72

المصدر : من اعداد الطلبة

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت (Likert Scale) الخماسي، ومقياس ليكارت هو أسلوب لقياس الاتجاهات أو الآراء. ويستخدم في العديد من استمارات الاستبيان أو استطلاع الآراء و يتم توجيه أسئلة بحيث تكون الاستجابات تعبر عن الآراء ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما. بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية :موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة وتمثل رقميا 1،2،3،4،5 على التوالي:

جدول رقم (2-1): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة/الترميز	01	02	03	04	05

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت(Likert Scale)

لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة على عبارات الاستبيان: فانه تم اعتماد على أدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث: المدى: لتحديد مجالات لمقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة حيث تم حساب المدى و يساوي = (أعلى درجة في مقياس - أدنى درجة في مقياس = 5-1) = 4 (وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على نحو التالي :طول الفئة = المدى / عدد درجات المقياس، طول الفئة = 4/5=0.8 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا :

$1.80 = 1.80 + 0.8$ فنحصل على مجال $[1.80 - 1]$ وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جدا . وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف المشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم (2-2): تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	الاوران	درجة الموافقة
من 01 إلى 1.80 درجة	1	غير موافق بشدة
من 1.81 إلى 2.60 درجة	2	غير موافق
من 2.61 إلى 3.40 درجة	3	محايد
من 3.41 إلى 4.20 درجة	4	موافق
من 4.21 إلى 5 درجة	5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع: د. ضو نصر ، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء ، مقدمة للسنة

الأولى ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي ، 2018.

إضافة إلى تحديد اتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا أيضا نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

ثانيا / استبانة ونموذج الدراسة :

تمثل استبانة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات و المعلومات من الواقع، و المتمثلة في آراء و جهات نظر موظفي حول مشكلة الدراسة.

ولكي تكون الاستبانة دقيقة و منظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة و الوضوح و المضمون، فقد تم تصميمها على ثلاثة مراحل .

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستبانة، و انطلاقا من الجانب النظري تم صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث و الفرضيات الموضوعية، و لقد راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

- ✓ استعمال لغة سليمة؛
- ✓ صياغة أسئلة بسيطة و غير قابلة للتأويل؛
- ✓ ترتيب الأسئلة و تسلسلها و ربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

1- إعداد استمارة الاستبيان: قمنا بتصميم وتوزيع استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وذلك بناءً على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة، ويتكون هذا الاستبيان من قسمين على النحو التالي :

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، المستوى العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة).

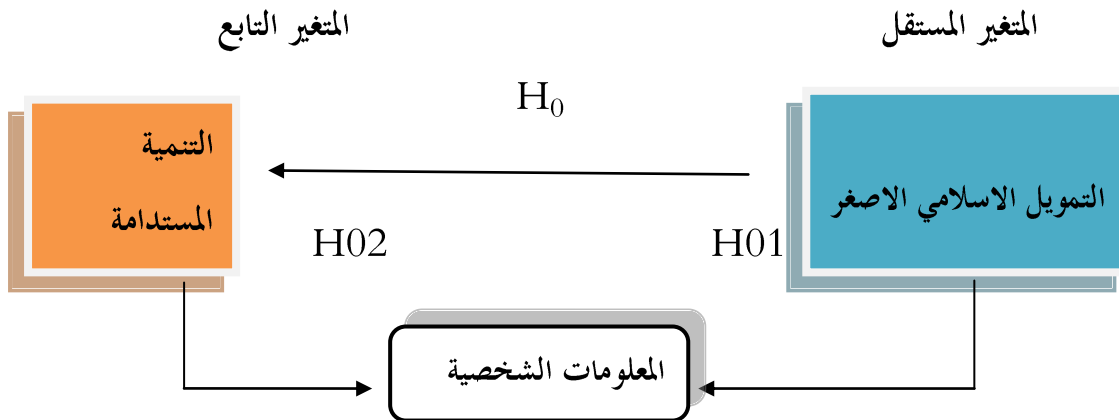
القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من 22 فقرة موزعة على محورين رئيسيين :

✓ المحور الأول: نظم المعلومات ويتكون من (8) فقرات .

✓ المحور الثاني: الیقظة الإستراتيجية ويتكون من (9) فقرات.

2- نموذج الدراسة للمتغيرات: سوف نقوم بوضع نموذج الدراسة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وفق الشكل رقم (1-2) والذي بدوره يوضح اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية كما يلي :

الشكل رقم (01) نموذج الدراسة



المصدر : من اعداد الطلبة

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

من أجل تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة بكل من برنامج: **Excel** وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: **spss21** لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع متغيرات الدراسة وهي : التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية واستخدام الانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لكشف العلاقة بين المتغيرات، صحة وثبات أداة الدراسة واختبار أداة القياس تم استخدام معامل المصدقية ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان.

ويهدف الوصول إلى نتائج معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها، تم تفريغ البيانات الواردة بالاستبيان وتبويبها وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة جهاز الكمبيوتر، وتمت معالجة البيانات بغية اختبار نموذج الدراسة وفرضيتها وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية **SPSS** إصدار 21، لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على أجوبة بغية التعرف على مدى موافقة أفراد العينة لها استخدمنا الأدوات والأساليب الإحصائية التالية :

☒ التكرار و النسبة % والرسوم البيانية : لوصف أفراد عينة الدراسة

☒ معامل ألفا كرونباخ : اختبار ثبات الاستبيان

☒ معامل ارتباط بيرسون : لاختبار صدق الاستبيان

☒ المتوسط الحسابي : وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدّر ب (03) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.

☒ الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر هذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.

✳ اختبار T (one Sample t-test) : لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one Sample t-test) في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائياً) بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة و المتوسط الفرضي

✳ مستوى الدلالة 0.05 : يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة الفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعالجة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.

✳ مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (P-value): يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل Spss، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة من خلال قيمة احتمال الخطأ (Sig) المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05

✳ الاختبارات الإحصائية : والتي من بينها اختبار الطيعة ، فإذا كان التوزيع طبيعي استخدمنا الاختبارات المعلمية وإلا فنستخدم الاختبارات اللامعلمية

✳ تحليل الانحدار : سوف نستخدم الانحدار البسيط

المطلب الثالث : صدق وثبات المحتوى :

في هذا المطلب سوف نتطرق الى ثبات اداة الدراسة وصدقها من خلال الصدق الظاهري والبنائي كما يلي :

اولا / الصدق الظاهري :

عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (05) أعضاء في هيئة التدريس، لأخذ بملاحظاتهم في بناء الاستبيان، والتأكد من صدق وملائمة فقرات الاستبيان لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

ثانيا/ قياس ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة ولو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويكون من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (SPSS) حيث قيمته موضحة لكل محور كما في الجدول التالي الذي يوضح اختبار الثبات والصدق لمخاور الدراسة.

جدول رقم (03): نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

معام ل الصد ق	معام ل الثبا ث	عدد العبار ات	المحاور
0.8 63	0.7 45	8	المحور الأول : التمويل الاسلامي الاصغر
0.7 51	0.8 05	9	المحور الثاني : التنمية المستدامة
0.8 72	0.7 62	17	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss (انظر الملحق 02)

تدل معاملات الثبات على ثبات المحتوى بصورة عامة نظرا لان معامل الثبات عالي ويقترب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى معامل ثبات هو (0.805)، بينما كان معامل الثبات لإجمالي المحاور عالي حيث بلغ (0.762)، مما يدل على ثبات وصدق المحتوى لاستمارة الأسئلة .

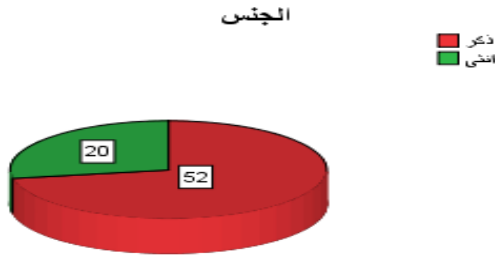
المبحث الثاني : عرض النتائج واختبار الفرضيات

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشغيلها وتحويلها في البرنامج الإحصائي spss21 تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات اجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل في الاخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

المطلب الاول : عرض خصائص العينة :

أولاً: توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس : وهي كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (04) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس الشكل رقم (02) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



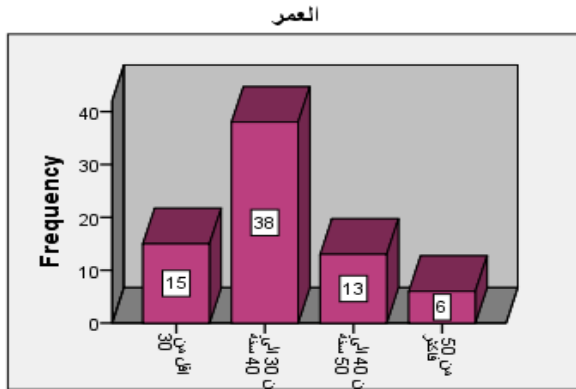
الفئة	التكرار	النسبة
ذكر	52	%72.2
أنثى	20	%27.8
المجموع	72	%100

المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالمعلومات حسب متغير الجنس نلاحظ أن فئة جنس الذكر %72.2 وأن فئة جنس الإناث تمثل %27.8 .

ثانياً : توزيع أفراد العينة تبعاً للعمر: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4-1) : توزيع عينة الدراسة حسب العمر الشكل رقم (03) : توزيع عينة دراسة حسب العمر



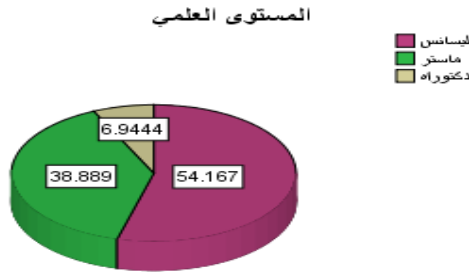
الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	15	%20.8
من 30 إلى 40 سنة	38	%52.8
من 40 إلى 50 سنة	13	%18.1
أكثر من 50 سنة	6	%8.3
المجموع	72	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بناءً على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالمعلومات حسب متغير العمر نلاحظ تباين في الأعمار وأن الفئة العمرية من (30 إلى 40 سنة) بنسبة مئوية %52.8 , تليها الفئة العمرية أقل من (30 سنة) بنسبة مئوية 20.8 % ثم تأتي الفئة (40 إلى 50 سنة) بنسبة 18.1 % ، واخير الفئة العمرية من (أكثر من 50 سنة) بنسبة مئوية قدرت بـ 8.3 %، ومنه فإن الفئة العمرية الأكثر تكرار تميل إلى أعمار ما (بين 30 الى 50 سنة) مما يعني ان للمؤسسات البنكية بها طاقات شابة كثيرة .

ثالثا: توزيع أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الشكل رقم (04) : توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي



جدول رقم(4-2) : توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي

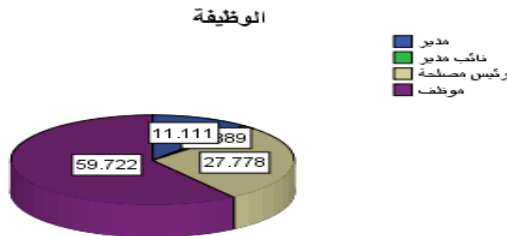
البيان	التكرار	النسبة
ليسانس	39	% 54.2
ماستر	28	% 38.9
دكتوراه	05	% 6.9
المجموع	72	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل (المستوى التعليمي) أن أغلبية أفراد العينة من حاملي لشهادة الليسانس حيث بلغ عددهم 39 فرد بنسبة مئوية 54.2% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماستر 39.9 % ، ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه 6.9 % .

رابعا : توزيع أفراد العينة تبعا للوظيفة : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الشكل رقم (05): يبين توزيع العينة حسب الوظيفة



جدول رقم(4-3): يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

الفئة	التكرار	النسبة
مدير	8	% 11.1
نائب مدير	1	%1.4
رئيس مصلحة	20	%27.8
موظف	43	%59.7
المجموع	72	%100

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS

من الجدول والشكل السابقين يتضح توزيع الأفراد العينة حسب الوظيفة بنسب متفاوتة، حيث أن الموظفين عون الإداريين يمثلون أكبر نسبة 51.2% ، أما رؤساء المكاتب يمثلون نسبة 34.9% ، أما رؤساء المصالح يمثلون نسبة 11.6%، وفي أخير مدراء يمثلون نسبة 2.3% و سبب هذا التفاوت هو طبيعة هيكلها التنظيمي .

المطلب الثاني: اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي

سنتطرق إلى عرض و تحليل نتائج هاته الدراسة حسب مقياس ليكارت الخماسي والذي سبق ذكره في المبحث الاول، وحتى تكون النتائج دقيقة و واضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جدول و بوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، و تم حساب من النسب المئوية المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر المستجوبين اعتمادا على اكبر قيمة للمتوسط الحسابي و حسب اقل قيمة للتشتت و الذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

أولا : دراسة اتجاهات إجابات العينة حول محور التمويل الاسلامي الاصغر : لدينا الجدول التالي الذي يشير إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة الى التمويل الاسلامي الاصغر كما يلي :

الجدول رقم (05) : اتجاه إجابات العينة حول التمويل الاسلامي الاصغر

الأهمية	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارة
مرتفعة	موافق بشدة	0.753	4.22	يشير مصطلح التمويل الأصغر الى توفير خدمات مالية تقدم للنشطين غير القادرين على الحصول على الخدمات تقدمها مؤسسات مالية رسمية
مرتفعة	موافق	0.880	3.76	التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية متعددة تشمل الودائع والقروض وتحويلات النقود والتأمين للفقراء
مرتفعة	موافق بشدة	0.755	4.22	التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة
مرتفعة	موافق	0.729	3.94	يعتبر التمويل الأصغر أداة هامة للحد من الفقر
مرتفعة	موافق	0.839	4.17	يمكن التمويل الأصغر النساء من المشاركة بشكل أكبر في شؤون المجتمع
مرتفعة	موافق	0.813	3.99	يخلق التمويل وظائف ومشاريع للأفراد
مرتفعة	موافق	0.993	3.74	تقيم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع في المدن

مرتفعة	موافق	0.825	4.10	تشجيع التمويل الأصغر المشاريع البيئية مما يسمح بيئة نظيفة
مرتفعة	موافق	0.497	4.01	الإجماع الي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss (انظر الملحق 02)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اتجاهات اجابات العينة حول محور التمويل الاسلامي الاصغر اتجهت للموافقة على كل العبارات، بوسط حسابي مرجح قدره (4.01) وباهمية مرتفعة، وهو يقترب للوسط النظري (4).

ولقد حققت العبارة الأولى على اعلى متوسط حسابي مرجح مقدر بـ 4.22 وبانحراف معياري قدره 0.753، حيث وافق وبشدة افراد عينة الدراسة على ان مصطلح التمويل الأصغر الى توفير خدمات مالية تقدم للنشطين غير القادرين على الحصول على الخدمات تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وحققت العبارة الثالثة المرتبة الثانية من حيث الاهمية، وبمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري قدره 0.755 حيث وافق وبشدة أفراد العينة على ان التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة، أما باقي العبارات اتجهت كلها للموافقة، واحتلت العبارة السابعة المرتبة الاخيرة بمتوسط مرجح قدره (3.74) بانحراف معياري قدره 0.993 حيث هناك تفاوت في الموافقة على ان تقييم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع في المدن.

"عموما نستنتج أن أفراد العينة مدركون لمفهوم التمويل الاسلامي الاصغر"

ثانيا : دراسة اتجاهات إجابات العينة حول محور التنمية المستدامة :

لدينا الجدول التالي الذي يشير إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة إلى التنمية المستدامة كما يلي :

الجدول رقم (06) : اتجاه إجابات العينة حول التنمية المستدامة

الأهمية	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات
متوسطة	موافق	1.034	3.54	تضمن المؤسسات الى إيجاد سبل ووسائل للانتقال من حالة التخلف الإقتصادي الى وضعية أكثر رفاهية
مرتفعة	موافق	0.793	3.86	على الجميع المشاركة من أجل تحقيق تنمية مستدامة

مرتفعة	موافق	0.956	3.96	يجب على إدارة البنوك زيادة طاقتها الإنتاجية وتعظيم قدراتها لتحقيق أقل ربح ممكن
مرتفعة	موافق	0.861	4.18	تنفيذ السياسات التنموية يحسن من نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا
مرتفعة	موافق بشدة	0.887	4.21	تطوير العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة يتم بالانسجام والتكامل
مرتفعة	موافق	0.832	3.89	يجب تنمية إحساس السكان بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية
مرتفعة	موافق	0.942	4.01	توظيف التكنولوجيا يخدم المجتمع دون أن يسبب مخاطر وأثار بيئية مالية
مرتفعة	موافق	0.8051	4.17	تهدف التنمية المستدامة الى رفع الكفاءة الاقتصادية وتنمية العنصر
مرتفعة	موافق بشدة	0.756	4.36	التنمية المستدامة تضمن حقل مستقبلًا وحاضرًا
مرتفعة	موافق	0.54921	4.0201	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss (انظر الملحق 02)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اتجاهات اجابات العينة حول محور التنمية المستدامة اتجهت للموافقة على كل العبارات، بوسط حسابي مرجح قدره (4.02) وباهمية مرتفعة وبانحراف معياري قدره (0.541)، وهو يقترب للوسط النظري (4) .

ولقد حققت العبارة التاسعة اعلى متوسط حسابي مرجح مقدر بـ 4.36 وبانحراف معياري قدره 0.756 ، حيث وافق وبشدة افراد عينة الدراسة على ان التنمية المستدامة تضمن حقل مستقبلًا وحاضرًا ، وحققت العبارة الخامسة المرتبة الثانية من حيث الاهمية ، وبمتوسط حسابي (4.21) وبانحراف معياري قدره 0.887 حيث وافق وبشدة أفراد العينة على تطوير العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة يتم بالانسجام والتكامل ، أما باقي العبارات اتجهت كلها للموافقة ، واحتلت العبارة الاولى المرتبة الاخيرة بمتوسط مرجح قدره (3.54) بانحراف معياري قدره 1.034 وباهمية متوسطة ، حيث هناك تفاوت في الموافقة على ان تطوير العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة يتم بالانسجام والتكامل.

"عموما نستنتج أن أفراد العينة مـدركون لمفهوم

التنمية المستدامة "

المطلب الثالث : مناقشة نتائج التحليل و اختبار الفرضيات :

قبل اختبار الفرضيات وتطبيق الادوات الاحصائية والاختبارات يجب اولا معرفة ما اذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أو لا ، و لان حجم العينة يفوق 30 اذا البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وسوف نتأكد من ذلك من خلال اختبارات شابيرو و سمينوف وذلك قصد معرفة تطبيق الاختبارات المناسبة.

اولا : اختبار التوزيع الطبيعي

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أو لا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05 :

H_0 : البيانات تتبع توزيعا طبيعيا

H_1 : البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا

في دراستنا لدينا محورين ، في المحور الأول : نظم المعلومات أما المحور الثاني : اليقظة الاستراتيجية ، وبعد ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (07) اختبار التوزيع الطبيعي

إختبار شابيرو		إختبار سمينوف		الاحـاور
مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	
0.70	0.959	0.52	0.110	المحور الاول: التمويل الاسلامي الاصغر
0.061	0.955	0.060	0.110	المحور الثاني: التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss (انظر الجدول 01 الملحق 03)

نلاحظ أن اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الدراسة باستخدام اختبارين هما سمينوف واختبار شابيرو ، وجدنا أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي نظرا لأن قيمة sig في كلا الاختبارين كانت أكبر من 0.05 اذا نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

وبعد اختبار الطبيعة وجب علينا استخدام الاختبارات المعلمية للدراسة

ثانيا : الاختبارات المعلمية

تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين أهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA ، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث أنواع من الفرضيات وهي فرضية العلاقة ، وفرضية الفرق ، فرضية التأثير فرضية العلاقة نستخدم فيها اختبار معامل الارتباط بيرسون لأن التوزيع طبيعي ، بينما فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار ANOVA ، أما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار البسيط .

1 / اختبار فرضيات العلاقة : سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون لأن التوزيع طبيعي نختبر معامل الارتباط لمعرفة الدلالة الإحصائية له كالتالي :

$$H_0: \text{لا توجد علاقة بين المتغيرات } r = 0$$

$$H_1: \text{توجد علاقة بين المتغيرات } r \neq 0$$

من مخرجات SPSS تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم (7-1): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

التنمية المستدامة		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
0.000	0.562	التمويل الإسلامي الأصغر

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss (انظر الجدول 02 الملحق 03)

من خلال الجدول السابق وجدنا ما يلي:

✕ العلاقة بين التمويل الإسلامي الأصغر والتنمية المستدامة كانت طردية متوسطة ومعامل الارتباط مساوي إلى (0.562) وهذا الارتباط طردي متوسط معنوي عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig اصغر من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.

كنتيجة نهائية نقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الاسلامي الاصغر والتنمية المستدامة في المؤسسات البنكية محل الدراسة عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

2/ اختبار فرضيات الفرق : لاستخدام هذا الاختبار لدينا اختبارين مهمين هما اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA كما يلي :

1-2- اختبار t لعينتين مستقلتين: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط ، وفي دراستنا توجد خاصية واحدة تقسم العينة لقسمين وهي الجنس ، اذا ستكون هناك فرضية رئيسية واحدة وفرضيتين جزئيتين .

✕ الفرضية الرئيسية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05 ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

✕ الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التمويل الاسلامي الاصغر ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

✕ الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التنمية المستدامة ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار t للاستقلالية للمحورين مع متغيرة الجنس ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (7-2) اختبار t لإجمالي المحاور مع متغيرة الجنس

المحاور	اختبار تجانس التباين F	مستوى دلالة	اختبار t لعينتين مستقلتين	مستوى دلالة
التمويل الاسلامي الاصغر	0.948	0.334	1.112	0.270
التنمية المستدامة	0.078	0.780	1.250-	0.215

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS (انظر الملحق 04)

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للمحور الأول التمويل الاسلامي الاصغر 0.948 $F=$ وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لان القيمة المعنوية اكبر من 0.05 أي أن التباين متساوي ونقبل الفرض الصفري القائل أن التباين متساوي أي أن العيتين من مجتمعين غير مختلفين ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبارات للاستقلالية (انظر الملحق 04)، وكذلك بالنسبة لمحور التنمية المستدامة الذي نقبل فيه الفرض الصفري لأن القيمة المعنوية لقيمة $F=0.078$ أكبر من 0.05 ومنه نقول أن التباين متساوي ونختار السطر الأول من جدول الاختبارات للاستقلالية .

وبناء على اختبار التجانس كانت نتائج الاختبارات t كانت كما يلي وعلى الترتيب (1.112 ، -1.250) وكلها بمستويات معنوية كالاتي وعلى الترتيب (0.270، 0.215) وكلها أكبر من 0.05 ، مما يعني قبول كل الفرضيات الجزئية القائلة بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحورين ترجع جنس المستجوب ، وعليه لا يوجد هناك اختلاف بين اجابات العينة للمحورين وهذا منطقي كون العيتين غير مستقلتين.

2-2- اختبار تحليل التباين الاحادي : هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسيم العينة إلى أكثر من قسمين ، وفي دراستنا توجد ثلاث خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (العمر ، المؤهل التعليمي ، الوظيفة) ، اذا ستكون هناك ثلاث فرضيات رئيسية وكل فرضية متبوعة بفرضيتين جزئيتين كالاتي :

✖ **الفرضية الرئيسية الأولى :** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية العمر عند مستوى دلالة احصائية 0.05 ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين .

✖ **الفرضية الجزئية الاولى :** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التمويل الاسلامي الاصغر ترجع الى عمر المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

✖ **الفرضية الجزئية الثانية :** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التنمية المستدامة ترجع الى عمر المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة العمر ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (7-3): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر

المحور	احصائية F	مستوى دلالة
التمويل الاسلامي الاصغر	2.059	0.114

0.525	0.753	التمنية المستدامة
-------	-------	-------------------

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS (انظر الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت القيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (2.059، 0.753) و كلها بمستويات معنوية على التوالي (0.114 ، 0.525) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية أي لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية العمر عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

✗ الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية المستوى التعليمي عند مستوى دلالة احصائية 0.05 ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين

✗ الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التمويل الاسلامي الاصغر ترجع للمستوى التعليمي عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

✗ الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التنمية المستدامة ترجع للمستوى التعليمي عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المستوى التعليمي ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (7-4): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي

المحور	احصائية F	مستوى دلالة
التمويل الاسلامي الاصغر	0.962	0.448
التمنية المستدامة	0.419	0.834

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS (انظر الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.962 ، 0.419) و كلها بمستويات معنوية على التوالي (0.448 ، 0.834) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المستوى التعليمي عند مستوى دلالة 0.05.

✗ الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05 ، انطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين .

✕ **الفرضية الجزئية الأولى :** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التمويل الاسلامي الاصغر ترجع لخاصية الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

✕ **الفرضية الجزئية الثانية :** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور التنمية المستدامة ترجع لخاصية الوظيفة عند مستوى دلالة احصائية 0.05 .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة الوظيفة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (5-7): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للوظيفة

المحاور	احصائية F	مستوى دلالة
التمويل الاسلامي الاصغر	2.620	0.058
التنمية المستدامة	0.706	0.552

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS (انظر الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (2.620 ، 0.706) و كلها بمستويات معنوية على التوالي (0.058 ، 0.552) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

كنتيجة نهائية نقول انه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى

متغيرات الشخصية .

3 / فرضية التأثير : من خلال فرضيات التأثير سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة ، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من أجمالي محور التمويل الاسلامي الاصغر كمتغير مستقل ، ومحور التنمية المستدامة كمتغير تابع عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الصفرية الرئيسية H_0 : لا يوجد اثر ذي دلالة إحصائية لمحور التمويل الاسلامي الاصغر على محور التنمية المستدامة عند مستوى دلالة احصائية 0.05 ، لإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (6-7) نتائج اختبار الاثر لخور التمويل الاسلامي الاصغر على تحقيق التنمية المستدامة

المتغير التابع	(R)	(R2)	F	DF	Sig	معامل الانحدار	T	Sig
الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل	المحسوبة	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة	0.562	0.316	32.309	1	0.000	$\alpha=1.526$	3.450	0.001
				70		$\beta=0.621$	5.684	0.000
				71				

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

معادلة الانحدار البسيط كانت كالآتي :

$$Y = \alpha + \beta x \quad \Rightarrow \quad Y = 1.526 + 0.621 X$$

تشير نتائج الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الاسلامي الاصغر على تحقيق التنمية المستدامة ، إذ بلغ معامل ارتباط ($r=0.562$) وهو ارتباط متوسط طردي عند مستوى دلالة 5% ، أما معامل التحديد R^2 بلغ (0.316) حيث أن 31.6% من التغير في الاهتمام بالتمويل الاسلامي الاصغر يؤدي للتغير في تحقيق التنمية المستدامة ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($\beta=0.621$) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني كذلك أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بالتمويل الاسلامي الاصغر في المؤسسات البنكية محل الدراسة يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة بنسبة 62.1% ، ويؤكد معنوية أثر التمويل الاسلامي الاصغر على تحقيق التنمية المستدامة هو قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F=32.309$) وهي دالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لان قيمة ($sig=0.000$) ، وهذا يؤكد صحة عدم قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ، ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الاسلامي الاصغر على تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى دلالة 5%.

خلاصة الفصل

إن مسيري المؤسسات الاقتصادية بحاجة ماسة إلى تبني ثقافة التنظيمية مختلفة وأساليب إدارية مغايرة تماماً لتلك المنتهجة سابقاً ، فالتعامل مع التحولات البيئية الراهنة يستدعي تبني فكر جديد يأخذ بعين الأصول اللامادية ولا يعني ذلك إهمال الجانب المادي فتخصيص الإمكانيات المادية والمالية الأزمة التي تدعم البنية التحتية لنظام المعلومات من شأنه أن يسهم في الاستفادة من مزايا التكنولوجيات الحديثة ، والتقدم الهائل الذي تعرفه الشبكات ووسائل الاتصال ، كما تعكس نتائج الدراسة ، من جهة أخرى أهمية تسخير الكفاءات البشرية اللازمة

لتولي مهام اليقظة الإستراتيجية التي تحتاج إلى المهارة والخبرة في التعامل مع المعلومات وكيفية معالجتها ،وتدريب اليقظين والمتعقبين حتى يكونوا جزء لا يتجزأ من نسيج المؤسسة وكيانها ،فالوظيفة المعلوماتية لا تقل أهمية عن باقي وظائف المؤسسة بل قد تشكل أحيانا عامل حسم في مواجهة الغموض الذي يكتشف المستقبل، يعد تبني اليقظة الإستراتيجية مفتاحا من مفاتيح نجاح المؤسسات في عالم الأعمال فهي لا تساعد فقط على جمع الإشارات الضعيفة وحسن ترجمتها واستغلالها بل تجعل المسيرين يتمتعون بحس المبادرة والابتكار والرغبة في التطور باستغلال الأفكار الخلاقة التي يتوفر عليها الأفراد بمختلف تخصصاتهم ، فالمؤسسة اليقظة هي مؤسسة ذكية ومتعلمة تسعى دائما إلى التجديد في أساليبها الإنتاجية وخططها التسويقية ، ولا تنتظر وقوع الأحداث الخارجية حتى تلجأ إلى ردود الأفعال التي قد تكون متسربة وغير مناسبة بل تتمتع بالقدره على المبادرة والاستكشاف

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل الى الدراسة الميدانية من أجل التوصل إلى أثر نظم المعلومات على تفعيل اليقظة الإستراتيجية وتمت الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي .

وقد تمت دراسة العلاقة الموجودة بين كل من نظم المعلومات على اليقظة الإستراتيجية عبر استخدام عدد من الأساليب الإحصائية ،مما جعلنا نتوصل إلى وجود علاقة ارتباط متوسط طردي عند مستوى دلالة 5%. بين نظم المعلومات واليقظة الإستراتيجية .

الخاتمة

الخلاصة:

يعتبر التمويل الإسلامي المصغر موضوع الساعة من خلال العديد من الدراسات والبحوث والملتقيات، ذلك لما يكتسبه من أهمية بالغة من خلال تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية لهم تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية، من أجل تخفيف حدة الفقر والبطالة وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالي :

- التمويل الإسلامي المصغر هو تقديم تمويل سواء كان عيني أو نقدي للفقراء بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يعد التمويل الإسلامي المصغر أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر، من خلال تقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة مما يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي، وحماية مصادر الدخل وتنويعها وزيادتها وبالتالي التحصن ضد الفقرة.
- تقدم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر التمويل باستخدام مجموعة متنوعة من الصيغ التي توفرها الشريعة الإسلامية، كالمضاربة، المشاركة، السلم، القرض الحسن وغيرها.
- هناك العديد من التحديات التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي المصغر أهم هذه التحديات هو ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية، عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وغياب الرقابة الشرعية.
- يعتبر الحد من الفقر أو استبعاد الفقراء من العالم الإسلامي، وعزوف الفقراء ومحدودي الدخل من الاستثمار وفق التمويل المصغر التقليدي أهم الدوافع التي تدعو إلى التوسع في صناعة التمويل الإسلامي المصغرة.
- يهدف الإسلام من عمليات التنمية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ونشر المبادئ والقيم الإنسانية المتمثلة في السلم والعدل والمعرفة، وتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة .
- تعتبر حماية البيئة السبب الرئيسي في ظهور التنمية المستدامة التي لها أدلة وفيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر الإسلامي بصفة عامة.
- تعتبر كل من المشاركة والمضاربة من أهم صيغ التمويل الإسلامي المصغر والتي تؤدي دورا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إتاحة المالي للمؤسسات المصغرة والفقراء وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتخفيض التكاليف الاستثمارية وبالتالي تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

- تستخدم البنوك الإسلامية صيغة الإجارة في تمويل الفقراء من خلال إيجار الآلات أو المعدات التي يحتاجون إليها، من خلال إتاحة مختلف الاحتياجات المطلوبة من طرف الفقراء والمؤسسات المصغرة والتي لا يستطيعون شرائها، مما يساهم في القضاء على الفقر.
 - يعتمد البنك الإسلامي صيغة القرض الحسن، من خلال تقديم مبالغ مالية كقرض بدون فائدة للقادرين على العمل، من أجل إقامة مشروع يزاوون من خلاله نشاطا يعود عليهم بدخل وأرباح مع رد المبلغ المفترض في أجله الذي يحدده المصرف أو أي هيئة أخرى مكلفة كما تشمل صيغ التمويل الإسلامي المصغر أيضا صيغة المراجعة والسلم والإستصناع وتنوع معها مساهمة كل صيغة في تحقيق التنمية المستدامة، بحكم أنها تشمل كل ميادين الحياة الاقتصادية.
 - يعتبر بنك البركة الجزائري بنك إسلامي لا يتعامل بالقائدة أخذ وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، وهو عبارة مؤسسة مختلطة جزائري سعودي، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحية تنمية الريفية، بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة دلة البركة.
 - من أجل تقديم التمويل الإسلامي المصغر يعتمد بنك البركة الجزائري بصفة أساسية على ثلاث صيغ تمويلية هي القرض الحسن، المراجعة المصغرة، والمشاركة.
 - يعتبر قطاع التمويل الإسلامي المصغر في الجزائر قطاعا ناشئا، حيث شهد التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري شهد تدبدا بداية من انطلاقه وحتى وقتنا الحالي.
 - من أجل ضمان تطوير صناعة التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر لابد من توفر بعض المتطلبات على مستوى بنك البركة الجزائري، حتى يستطيع الوفاء باحتياجاته المالية لأصحاب المشروعات الصغرى من الفقراء ومحدودي الدخل من أهم هذه المتطلبات تأهيل بنك البركة الجزائري لتقديم منتجات التمويل الإسلامي المصغر وتوسيع نطاق تقديم التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري .
- من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- ضرورة تكوين المؤشرين والعاملين في مجال التمويل الإسلامي المصغر من أجل النهوض بالقطاع وتطويره حسب المبادئ الشرعية ، تصميم برامج تعليمية حول التمويل الإسلامي الصغر ومختلف صيغه.
 - ضرورة الفصل بين مختلف الأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية وبين تقديم التمويل الإسلامي المصغرة. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تقديم التمويل الإسلامي المصغرة .

- حث البنوك الإسلامية على تخصيص نسبة من التمويل للتمويل الإسلامي المصغر، بالإضافة إلى العمل على تأهيل البنوك الإسلامية لتقديم منتجات التمويل المصغرة متطلبات.
- ضرورة توسيع نطاق تقديم التمويل الإسلامي المصغر بالبنوك الإسلامية من خلال هيئة الأطر التشريعية والتنظيمية و سن قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بمؤسسات التمويل المصغرة .
- توفير الأطر المدربة والمؤهلة تأهيلا خاصا للعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التمويل الإسلامي المصغر وانجاحها.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

- 1- أحمد عبد الفتا ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2013 .
- 2- احمد عبد الفتاح نامي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الإسكندرية للمكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013.
- 3- جوديث براندسما ولورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998.
- 4- حامد الريفي، اقتصاديات التنمية مشكلات البيئة - التنمية الإقتصادية - التنمية المستدامة ، دار التعليم الجامعي ، مصر، 2015 التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2005.
- 5- سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طبية للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، مصر، 2008 .
- 6- صالح صالح وعبد الحليم غربي ، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغربي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" ، كلية الاقتصاد والتسيير , جامعة سطيف الجزائر، 2009.
- 7- صديق طلعة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة السودان 2005.
- 8- عثمان غنيم محمد، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الاردن، 2007.
- 9- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط التنمية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- 10- عصام عمر منذر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011 .
- 11- محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة (نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015 .
- 12- هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون ، الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2016 .
- 13- وائل عبد الحفيظ العواملة، إدارة التنمية (الأسس ، النظريات - التطبيقات العملية)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

✓ المقالات

- 1- جعفر شريقي، دور التمويل المصغر في تحسين مستوى المعيشي (أندونيسيا نموذجاً)، مجلة إليرا للبحوث والدراسات، المجلد:04، العدد:01، 2019.
- 2- عبد الرحمان عبد القادر، فعاليات التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر-دراسة حالة السودان واليمن , مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار ، العدد:05، جوان 2012 .
- 3- عبد السلام أديب ، أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 333، الجزائر، تاريخ النشر 2012/12/10، متاحة على الرابط <http://www.un.org/arabic/esa/progareas/sustdev.htm>
- 4- علي سايج جبور، صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مقال بمجلة مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 02، الصادرة عن جامعة حسينية بن بوعلي شلف، الجزائر، بتاريخ 2019/09/29.
- 5- قاسم حاج محمد، استثمار أموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية، مقال منشور ، قسم الحقوق ، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.
- 6- كمال فراحتية ، التنمية المستدامة، مقال بمجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، الصادرة عن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، بتاريخ 2018/04/28.

- 7- مصطفى كمال، تأثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله، العدد 170 ، الجزائر، أكتوبر 2007.
- 8- منيرة قريش، واقع التمويل المصغر الإسلامي بالجزائر، بنك البركة نموذجاً، مقال بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 02، الصادرة عن جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، بتاريخ 2021/08/01.
- 9- بشير خلاط، "تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات"، دراسة صادرة عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في سنة 2008 بجدة"، السعودية.

✓ الرسائل الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه

- 1- العايب عبد الرحمان، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر ، 2011/2010.
- 2- عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2016/2015.
- 1- فرطاس فايزة، التمويل الأصغر الإسلامي "نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، الموسم الجامعي 2013 .
- 3- كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد ، تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2009/2008.

ب- رسائل الماجستير والماستر

- 1- احمد مصطفى غانم، "واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين" دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، سنة 2010.

- 2- بوزيد عصام، "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2009/2010.
- 3- حسام الدين بن طيب، "تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي بتبسة، الجزائر، الموسم الجامعي 2015/2016.
- 4- سفاري خالد، بوضياف أحمد محمد، "التمويل الإسلامي كآلية لتمويل الإقتصاد" دراسة مقارنة (مصرف إسلامي - مصرف تقليدي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020/2021.
- 5- سمير جعفر، "التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2018/2019.
- 6- شيلي إهام، "دور إستراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2013/2014.
- 7- عبد القادر عوينان، "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2008/2009.
- 8- غسان روجي عال، "العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة"، رسالة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

- 9- فتيحة خنخار، "استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في صندوق الزكاة الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
- 10- محمد دحمان ذبيح، "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.
- 11- محمد علاق، "التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة أسميدال"، منكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار بعناية، الجزائر، 2008/2009.
- 12- موساوي محمد شريف، "التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة دراسة تجربة اليمن والسودان"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية الجزائر الموسم الجامعي 2018/2017.
- 13- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلاي الشحي، "حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، الموسم الجامعي 2017/2016.
- 14- ياسين جريزي، "دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة" دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، الموسم الجامعي 2014/2013.

✓ الملتقيات والايام الدراسية

- 2- رحيم حسى، محمد رشيد سلطاني، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المضاربة، السلم والاستصناع"، مداخلة بالملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، يومي (21-22 نوفمبر 2006).

- 3- صالح الحضاري ، سديمان كعوان ، دور البيئة في تحقيق التنمية المستدامة ، أبحاث عمل الملتقى الوطني الخامس حول النساء البيئة وأثره على التنمية المستدامة" ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة -الجزائر ، يومي 21-27 أكتوبر 2008 .
- 4- عمار عماري ، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 07/08 أفريل 2008 .
- 5-فايزة فرطاس، التمويل الأصغر الإسلامي "نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، سفاقص، تونس، 2013.
- 6-فورىه بر سولي، سميرة عبد الصمد، البعد الاستراتيجي للتنمية البشرية في ظل رهانات التنمية المستدامة ، أبحاث الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، الجزائر 2008.

✓ المحاضرات

- 1- ضو نصر ، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء ، مقدمة للسنة الأولى ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي ، 2018.

✓ دراسات صادرة عن بعض المنظمات

- 1- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، الامم المتحدة نيويورك، 1987
- 2- غمدان عبده عون، دور التمويل الأصغر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، صحيفة الاقتصاد المنشورة بتاريخ 30 سبتمبر ، 2021 ، تاريخ الاطلاع 2022/03/30 ، ساعة الاطلاع 23:15
- 3- دراسة صادرة عن مؤسسة "بلانت فاينانس خلال الفترة من سبتمبر 2007 إلى يناير 2008، دراسة مسحية لقطاع التمويل الاسلامي متناهي الصغر في مصر.

✓ المواقع الالكترونية

- 1- سليم موالدي ، ورقة بحثية الكترونية بعنوان التمويل الإسلامي المصغر من خلال مؤسسات الزكاة " متطلبات استدامته وآليات تهيئته لمحاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية ، متاحة على الرابط: <http://www.salaangateway.com>
- 2- صابر محمد الحسن ، التمويل الاسلامي الاصغر www.Rutarns.Com
- 3- عبد القادر زيتوني، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة، متاح على الرابط: <http://www.microfinancegateway.org>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Azzouz Kerdoum . Environnement Et Développement Durable : Enjeux Et Défis . Paris : Publisud 1995.
- 2- Ludovic Schneider . Le Développement Durable Territorial Paris : Afsor : 2010.
- 3- United Nation Economic and social Council report of the secretary general , commission on sustainable development.
- 4- Cotter , B and Hanan, Our Community Our Futur : A Guide to Local Agenda 21.Commonwealth.Austalla Canberra 199.

الملاحق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم الت

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: ماستر نقدي وبنكي

﴿استبيان﴾

أخي الكريم، أختي الكريمة، تحية طيبة وبعد:

يشرفنا أن نقدم لكم هذا الاستبيان الذي يعد الدراسة الميدانية لبحث العلمي خاص بإعداد مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي بعنوان " متطلبات تفعيل التمويل المصغر في البنوك الجزائرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ". فالرجاء منكم التكرم بقراءة العبارات بتأني وتعبئة الاستبانة من خلال ابداء رأيك في العبارات بوضع علامة (×) في المكان المناسب وفي خانة واحدة لكل عبارة بناء على تقديرك الشخصي، علما بأن المعلومات التي يتضمنها هذا الاستبيان ستكون محل سرية تامة ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي فقط دون الإشارة إلى صاحبها، كما نحيطكم علماً أنه ليس هناك إجابة صحيحة أو خاطئة نحن نريد معرفة توجهاتكم ﴿أراءكم﴾ فقط.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير لتعاونكم ومشاركتكم في إنجاح وإتمام هذه المذكرة.

أولاً: البيانات الشخصية

❖ المحور الأول : المعلومات الشخصية

- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- العمر : أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐
- المستوى التعليمي : ليسانس ☐ ما ☐ شهادة ☐
- التخصص
- الوظيفة : مدير ☐ مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ موظف ☐

ثانياً/ المحور الاول : التمويل الاصغر الاسلامي

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يشير مصطلح التمويل الأصغر الى توفير خدمات مالية تقدم للنشطين غير القادرين على الحصول على الخدمات تقدمها مؤسسات مالية رسمية					
02	التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية متعددة تشمل الودائع والقروض وتحولات النقود والتأمين للفقراء					
03	التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة					
04	يعتبر التحويل الأصغر أداة هامة للحد من الفقر					
05	يمكن التمويل الأصغر النساء من المشاركة بشكل أكبر في شؤون المجتمع					
06	يخلق التمويل وظائف ومشاريع للأفراد					
07	تقييم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع في المدن					
08	تشجيع التمويل الأصغر المشاريع البيئية مما يسمح بيئة نظيفة					
ثالثا / المحور الثاني : التنمية المستدامة						
09	تضمن المؤسسات الى إيجاد سبل ووسائل للانتقال من حالة التخلف الإقتصادي الى وضعية أكثر رفاهية					
10	على الجميع المشاركة من أجل تحقيق تنمية مستدامة					
11	يجب على إدارة البنوك زيادة طاقتها الإنتاجية وتعظيم قدراتها لتحقيق أقل ربح ممكن					
12	تنفيذ السياسات التنموية يحسن من نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا					
13	تطوير العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة يتم بالانسجام والتكامل					
14	يجب تنمية إحساس السكان بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية					
15	توظيف التكنولوجيا يخدم المجتمع دون أن يسبب مخاطر وأثار بيئية مالية					
16	تهدف التنمية المستدامة الى رفع الكفاءة الإقتصادية وتنمية العنصر					
17	التنمية المستدامة تضمن حقك مستقبلا وحاضرا					

شكراً لكم على مساهمتكم وتعاونكم معنا.

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	72	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	72	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.745	8

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	72	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	72	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.806	9

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	72	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	72	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.850	17

الملحق رقم 02

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يشير مصطلح التمويل الأصغر الى توفير خدمات مالية تقدم للنشطين غير القادرين على الحصول على الخدمات تقدمها مؤسسات مالية رسمية	72	0	4.22	.773
التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية متعددة تشمل الودائع والقروض وتحولات النقود والتأمين للفقراء	72	0	3.76	.880
التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة	72	0	4.22	.755
يعتبر التحويل الأصغر أداة هامة للحد من الفقر	72	0	3.94	.729
يمكن التمويل الأصغر النساء من المشاركة بشكل أكبر في شؤون المجتمع	72	0	4.17	.839
يخلق التمويل وظائف ومشاريع للأفراد	72	0	3.99	.813
تقييم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع في المدن	72	0	3.74	.993
تشجيع التمويل الأصغر المشاريع البيئية مما يسمح ببيئة نظيفة	72	0	4.10	.825
التمويل الاسلامي الاصغر	72	0	4.0174	.49704

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
تضمن المؤسسات الى إيجاد سبل ووسائل للانتقال من حالة التخلف الإقتصادي الى وضعية أكثر رفاهية	72	0	3.54	1.034
على الجميع المشاركة من أجل تحقيق تنمية مستدامة	72	0	3.86	.793
يجب على إدارة البنوك زيادة طاقتها الإنتاجية وتعظيم قدراتها لتحقيق أقل ربح ممكن	72	0	3.96	.956
تنفيذ السياسات التنموية بحسن من نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا	72	0	4.18	.861
تطوير العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة يتم بالانسجام والتكامل	72	0	4.21	.887
يجب تنمية إحساس السكان بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية	72	0	3.89	.832
توظيف التكنولوجيا يخدم المجتمع دون أن يسبب مخاطر وأثار بيئية مالية	72	0	4.01	.942
تهدف التنمية المستدامة الى رفع الكفاءة الاقتصادية وتنمية العنصر	72	0	4.17	.805
التنمية المستدامة تضمن حقك مستقبلا وحاضرا	72	0	4.36	.756
التنمية المستدامة	72	0	4.0201	.54921

1/ التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
التمويل الاسلامي الاصغر	.110	72	.052	.959	72	.070
التنمية المستدامة	.110	72	.060	.955	72	.061

a. Lilliefors Significance Correction

2/ الارتباط

Correlations		
	التمويل الاسلامي الاصغر	التنمية المستدامة
Pearson Correlation	1	.562**
Sig. (2-tailed)		.000
N	72	72
Pearson Correlation	.562**	1
Sig. (2-tailed)	.000	
N	72	72

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

1/ اختبار الاستقلالية

Group Statistics

الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التمويل الاسلامي الاصغر	52	4.0577	.47837	.06634
التمويل الاسلامي المستدام	20	3.9125	.54123	.12102
التمويل الاسلامي الاصغر	52	3.9701	.53857	.07469
التمويل الاسلامي المستدام	20	4.1500	.56916	.12727

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
التمويل الاسلامي الاصغر	Equal variances assumed	.948	.334	1.112	70	.270	.14519	.13056	-.11521	.40559
	Equal variances not assumed			1.052	31.087	.301	.14519	.13801	-.13625	.42664
التمويل الاسلامي المستدام	Equal variances assumed	.078	.780	-1.250	70	.215	-.17991	.14394	-.46699	.10716
	Equal variances not assumed			-1.219	32.887	.231	-.17991	.14756	-.48018	.12035

2/ اختبار تحليل التباين الاحادي :

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
التمويل الاسلامي الاصغر	Between Groups	1.461	3	.487	2.059	.114
	Within Groups	16.080	68	.236		
	Total	17.541	71			
التمويل الاسلامي المستدام	Between Groups	.688	3	.229	.753	.525
	Within Groups	20.727	68	.305		
	Total	21.415	71			

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
التمويل الاسلامي الاصغر	Between Groups	1.191	5	.238	.962	.448
	Within Groups	16.350	66	.248		
	Total	17.541	71			
التمويل الاسلامي المستدام	Between Groups	.659	5	.132	.419	.834
	Within Groups	20.757	66	.314		
	Total	21.415	71			

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
التمويل الاسلامي الاصغر	Between Groups	1.818	3	.606	2.620	.058
	Within Groups	15.723	68	.231		
	Total	17.541	71			
التمويل الاسلامي المستدام	Between Groups	.647	3	.216	.706	.552
	Within Groups	20.769	68	.305		
	Total	21.415	71			

الملحق رقم 05

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	. التمويل الاسلامي الاصغر ^b		Enter

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.562 ^a	.316	.306	.45752

a. Predictors: (Constant), التمويل الاسلامي الاصغر

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	6.763	1	6.763	32.309	.000 ^b
Residual	14.653	70	.209		
Total	21.415	71			

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة

b. Predictors: (Constant), التمويل الاسلامي الاصغر

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.526	.442		3.450	.001
التمويل الاسلامي الاصغر	.621	.109	.562	5.684	.000

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة